

التمويل والرهن العقاري يقترب... والبنوك جاهزة

أكبر طفرة نشاط ستقود النمو لعدة سنوات مقبلة

البنوك وجدير ذكره أن من أبرز ملامح قانون الرهن العقاري الجديد أنه يؤسس شراكة بين القطاع الخاص والبنوك، حيث يتيح القانون للبنوك التجارية وشركات التمويل تقديم قروض عقارية، مما يوفر خيارات متنوعة للمستفيدين، وذلك بضمان العقار: يكون العقار (البيت أو القسيمة) المرهون هو الضمان الرئيسي للقروض حتى سداد كامل المبلغ والفوائد وفق شرط أن يكون العقار المرهون معيّنًا وموجودًا (أو محتمل الوجود) معلومًا، وصالحًا للبيع بالمزاد العلني.

التوقعات للمؤسسات الدولية، والخاصة بنسبة النمو في الكويت، ضمن عملية المسح الأخيرة لكل اقتصاد في المنطقة، والتي لم تأخذ في عين الاعتبار هذا القانون الذي سيكون له أثر إيجابي كبير، ومن شأنه أن يقلب تلك الأرقام والنسب رأساً على عقب، ويقود ورشة النمو لعقد مقبل على الأقل، وسيكون بمثابة أقوى وأكبر صدمة اقتصادية إيجابية للمحركات الاقتصادية بقيادة القطاع المصرفي، والذي سيشركه فيها القطاع الخاص في الشق التنفيذي المكمل للدور التمويلي من

ورش العمل في البنوك دائمة الانعقاد، تعمل على صياغة المنتجات وقرارات وتوصيات تخص زيادات، وورش عمل موازية عينها على توفير السيولة والودائع وتأمين مصادر مختلفة تجابه المتطلبات المقبلة.

ما سبق هو «صورة مصغرة» ومختصر لشكل وواقع القطاع المصرفي من الداخل، وفق مصادر ذات صلة.

الخطوة المنتظرة بوضع قانون التمويل والرهن العقاري الجديد على سكة التنفيذ، بمثابة الخطوة التي ستسند كل

16.8% نسبة الممتنعين عن التصويت على 14 بند في عمومية «بورتلاند»

بلغت نسبة الأسهم الممتنعة عن التصويت على 14 بند من جدول أعمال شركة أسمنت بورتلاند نحو 16.8%، علماً أن نسبة حضور الجمعية كانت 65.708% من رأس المال.

سؤال الأسبوع

المركز المالي... أفضل بنك استثماري! بيتك كابتال... أفضل بنك استثماري!

ما هي شروط ومتطلبات ترخيص بنك استثماري؟ وأي جهة تمنح ترخيص البنك الاستثماري؟ وهل له تصنيف دولي تعريفي في وزارة التجارة في التعديلات الأخيرة؟!

تداول 12.2% من «وطنية د.ق» بواقع 29.967 مليون سهم هل الأسهم متفق عليها أو تخص أي تحالف مع اقتراب الجمعية العمومية في 14 مايو؟

شهد سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة أمس تداولات استثنائية نشطة وقياسية، خصوصاً مع حالة الاستقرار التي يعيشها السهم منذ أشهر طويلة، وهي تداولات استثنائية دفعت الجهات المعنية للاستفسار عن أسباب النشاط.

بلغت التداولات على السهم أمس 29.967 مليون سهم، تمثل نسبتها 12.2% من رأسمال الشركة قياساً للأسهم القائمة حالياً بعد استبعاد أسهم الخزنة.

وأوضحت الشركة أنه ليس لديها معلومات جوهرية مؤثرة، لكن التساؤل هل الكمية متفق عليها مسبقاً، أو ذات علاقة بأسهم ما يسمى بالتحالف؟ خصوصاً وأن سعر السهم السوقي قفز أمس بنسبة 31.15% بواقع 38 فلساً، علماً أن الجمعية العمومية للشركة عن العام 2025 في 14 مايو المقبل.

12.374 مليون إجمالي مكافآت الإدارة العليا وكبار التنفيذيين في «الأهلي»

المخاطر المادية بواقع 42 شخص بقيمة إجمالية 4.061 مليون دينار.

* المجموعة الخامسة: موظفوا الرقابة المالية ورقابة المخاطر، وعددهم 31 شخص، بقيمة إجمالية 2.721 مليون دينار.

علماً أن المكافآت السابقة تتضمن شق رواتب ثابتة ومزايا أخرى، فيما تتضمن شق آخر عبارة عن مكافآت تعتمد على الأداء.

ويؤكد مجلس الإدارة في تقريره أنه يحرص من خلال لجنة مجلس الإدارة للمكافآت على إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت بهدف تقييم التزام البنك بممارسات منح المكافآت.



شخص بقيمة إجمالية 2.521 مليون دينار.
* المجموعة الرابعة: متخذوا القرار لأنشطة تحفها

كشف تقرير البنك الأهلي عن العام الماضي، والخاص بالمكافآت السنوية لمجلس الإدارة والإدارة العليا وكبار التنفيذيين ومتخذي القرارات، عن إجمالي تكلفة بلغت 12.374 مليون دينار كويتي، وجاء تفصيلها كما يلي:

* المجموعة الأولى: وتشمل مكافأة مجلس الإدارة والتي تبلغ 990 ألف دينار كويتي عن العام الماضي.

* المجموعة الثانية: وتبلغ قيمتها 2.080 مليون دينار، وهي إجمالي المكافآت المدفوعة لأكثر خمسة مسؤولين تنفيذيين، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، والرئيس المالي للمجموعة، ورئيس التدقيق الداخلي، ورئيس المخاطر للمجموعة.

* المجموعة الثالثة: تضم الإدارة العليا بإجمالي 21

البورصة ... «أهلاً» بالمناقصات الجامبو»

116.62 مليون دينار مناقصات ل «السفن»

215 مليون دينار مكاسب والقيمة السوقية 53.7 مليار

قيمة التداولات تقفز 4.21% بواقع 112.2 مليون دينار



كتب محمود محمد:

ما بين الاكتشافات والمراجعات التي تشهدها البورصة، فيما يشبه عملية التنقيب عن الفرص ذات القيمة المضافة وعالية الجدوى والجودة، دشنت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع بأداء إيجابي لافت، بمكاسب وارتفاعات جماعية للمؤشرات.

مع اقتراب نهاية الشهر الرابع من العام الحالي، ومع المؤشرات الجيدة والأرقام الإيجابية التي أعلنت عنها البنوك، وكذلك المتوقع من عدد آخر من كبرى الشركات المؤثرة أن تكون نتائجها إيجابية، ومع شمول السوق على أسهم عديدة متميزة ومضمونة التوزيع وتعاني من الهدوء والركود وضعف صناعة السوق عليها، ثمة تحركات تعيد اكتشاف تلك الفرص. السيولة الكبيرة المتوفرة في السوق عموماً هي كلمة السر الأساسية في اكتشاف فرص جديدة وإعادة تقييم بعض الأسهم وتسعيرها على أساس أداء وأرقام ونتائج، ومن جهة أخرى على أساس مخاطر ذات صلة بالأوضاع والأجواء المحيطة، والتي تدل فيما يبدو على أن الهدوء سيد الموقف حتى إشعار آخر.

من واقع حجم سيولة البورصة التي بلغت أمس 112.275 مليون دينار، محققة ففزة نسبتها 4.21%، يتضح أن السوق يخطف الأنواء من القطاع العقاري بشكل واضح، حيث

سجلت تعاملاته خلال الأشهر الماضية تراجعاً حاداً، وعقدت مزادات بخيارات عقارية كبيرة وواسعة لم يُكتب لها النجاح ولم يتم بيع أي صفقة، ما يعكس أن البورصة تمثل وجهة جيدة للمستثمرين، لا سيما الأفراد في المرحلة الحالية.

أيضاً مرحلة الإفصاحات عن النتائج المالية الفصلية غالباً ما تتسم بنشاط وحيوية وتنقلات سريعة بين الأسهم، فضلاً عن أنه مع النصف الأول من العام الحالي تشهد السنة المالية الجديدة للدولة، التي تبدأ في مطلع إبريل، عمليات نشاط ملحوظة في ترسيات المشاريع، وأخرى يتم حسمها وإشعار الشركات رسمياً بالفوز إيذاناً ببدء الأعمال.

أمس على سبيل المثال لا الحصر أعلنت شركة السفن عن مناقصتين بقيمة 116.622 مليون دينار كويتي، وهي قيمة كبيرة وضخمة، وعقود مضمومة كونها لصالح جهات حكومية وزارية.

مع ما سبق، يشهد السوق بشكل أسبوعي توالي الجمعيات العمومية وإفصاحات تحديد مواعيد الحيازة والاستحقاق، وبالتالي سيولة الأرباح تتدفق، والسوق يشهد تباينات عديدة ما بين محتفظين بالسيولة للحصول على الأرباح، وتنقلات بين الأسهم، وتدفقات خارجية ملموسة من مستثمرين أجانب مؤسسين وأفراد.

أمس ارتفعت أسعار أسهم 80 شركة، وتراجعت أسهم 40

شركة أخرى، وسط تداولات نشطة شهدتها بعض الأسهم، التي يحاط بعضها بصفقات واستحوادات أو تكتيكات تتعلق بالملكية وترتيبات أوراق بين مجاميع وتحالفات.

مكاسب البورصة أمس بلغت 215 مليون دينار كويتي، وبلغت القيمة السوقية مستوى جديد بلغ 53.722 مليار دينار كويتي، حيث غطت المكاسب أمس كافة الخسائر بزيادة 35.0% من بداية العام، وشهرياً حققت مكاسب بنسبة 63.5%.

أيضاً ارتفعت كمية الأسهم المتداولة أمس 9.27%، وقيمة التداولات قفزت بنسبة 4.21%، وحجم الصفقات بنسبة 5.24%.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 26.0%، ونما «العام» بنحو 42.0%، كما صعد المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 46.1% و29.1% على التوالي، عن مستوى جلسة الخميس الماضي. ودعم الجلسة ارتفاع 10 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بنحو 43.13%، فيما تراجع 3 قطاعات على رأسهم التأمين بواقع 96.0%. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 79 سهماً على رأسها «الوطنية الدولية» بواقع 15.31%، بينما تراجع 40 سهماً على رأسها «يوباك» بنحو 73.23%، فيما استقر سعر 14 سهماً. وجاء سهم «آسيا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 47.17 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 10.27 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

«السفن»:

مناقصات بقيمة

116.6 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن صدور قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة بالموافقة على ترسية مناقصة على تحالف يضم الشركة مع «فا تيك وباج إل تي دي Va tech wabag ltd» لمشروع تابع لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة بقيمة 114.28 مليون دينار.

وذكرت «سفن» أن المشروع يختص بتزويد وتركيب وتشغيل وصيانة محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي مع معدات زيادة قلووية المياه المنتجة - المرحلة الثانية؛ وذلك لمدة 96 شهراً، كما أعلنت عن مناقصة أخرى بقيمة 2.342 مليون دينار مع شركة نفط الكويت.

«كرك» بقيمة 3.5 مليون دينار

كشفت شركة الامتيازات الخليجية أن مجلس الإدارة وافق على نتائج المفاوضات التي توصلت لها الإدارة التنفيذية لشراء «شركة مطعم كرك ستيشن»، شركة شخص واحد، بقيمة 3.5 مليون دينار كويتي. وتم تفويض نائب الرئيس والرئيس التنفيذي بالتوقيع على العقد مع الطرف البائع، وسيتم الحصول على تسهيلات ائتمانية من أحد البنوك.

«متكاملة» تقر توزيع 15% نقداً و5% منحة

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة المتكاملة القابضة علي توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025 بواقع 15% أي بواقع 15 فلس للسهم الواحد بمقدار 3.80 مليون دينار كويتي.

ووفق بيان الشركة تمت الموافقة على توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% عن طريق زيادة رأس المال السنة المالية 2025 وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة لذلك من خلال الجمعية العامة غير العادية.

كما تم تلاوة كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية 2025 والمصادقة عليه، واعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بواقع 10 آلاف دينار كويتي بإجمالي مبلغ وقدره 90 ألف دينار كويتي، وتقرير الجهات الرقابية عن أية مخالفات خلال السنة المالية 2025 ولم يتم تسجيل أي مخالفات تم توقيع جزاء بشأنها علي الشركة.

مزاد لتحصيل مديونية بقيمة 1.7 مليون دينار

أعلنت بورصة الكويت تحديد يوم 10 مايو 2026 موعداً لبدء بيع لبدء أوراق مالية مدرجة وغير مدرجة لصالح حساب وزارة العدل إدارة التنفيذ. وفاءً للمديونية البالغ قيمتها 1.72 مليون دينار. ويجري البيع عن طريق القائم بالبيع شركة الوسيط للأعمال المالية، وذلك وفق أحكام الفصل الثاني عشر من قواعد البورصة. ويكون القائم بالبيع مسؤولاً عن اتباع قواعد البورصة، واللجنة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

عبدالعزیز الهدیب فی شمال الزور

أعلنت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه إجراء تغييرين في تشكيل مجلس الإدارة؛ وذلك اعتباراً من نهاية يوم 23 أبريل 2026.

وأوضحت الشركة أنه تم استبدال سمير سرحان بعضو مجلس الإدارة الجديد عبدالعزیز إبراهيم عبدالعزیز الهدیب كمثل عن شركة إيه زد إن دتش هولدكو رقم (1) في مجلس الإدارة.

كما تم استبدال ستيفان فيرلي بجون هاريسون كلارك كمثل عن شركة إيه زد إن دتش هولدكو رقم (2) في مجلس الإدارة.

«الفنادق»: تجديد عقد فندق صلالة 10 أعوام

جددت شركة سفير الدولية لإدارة الفنادق والمنتجات التابعة لشركة الفنادق الكويتية عقد إدارة وتشغيل فندق صلالة ريزيدنس - عمان. تم التجديد لمدة 10 أعوام تنتهي في 31 ديسمبر 2025. وذكرت الشركة أن الإيرادات المتوقعة تعتمد على الأداء التشغيلي للفندق، مبينة أن الأثر المالي سيظهر خلال الربع الثاني من عام 2026.



إفصاحات البورصة

حكم تمييز لصالح «مخازن» يمكنها
من استرداد 11.659 مليون دينار

حول تقدير قيمة الغصب، مع إلزام المطعون ضدها الأولى المصروفات و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة. الحكم يمكن أجيلتي من استرداد 11.659 مليون دينار .

وقضت محكمة التمييز؛ وفق بيان الشركة لبورصة الكويت الأحد، بقبول الطعون الثلاثة شكلاً، وثانياً في موضوع الطعن رقم 374 لسنة 2022 تجاري بتمييز الحكم المطعون فيه تمييزاً جزئياً؛ وذلك فيما قضى به

أعلنت شركة أجيلتي للمخازن العمومية «مخازن» عن صدور حكم تمييز في الدعوى المتعلقة بالعلاقة التعاقدية بينها وبين الهيئة العامة للصناعة، بشأن المرحلة الخة الكائنة بمنطقة جنوب أمغرة.

عبدالله التويجري:

65% من محفظة قروض «بوبيان»
مخصصة للشركات و نسبة تغطية
القروض المتعثرة قرابة 280%

وأوضح أن نسب السيولة المرتفعة لم تُستخدم فعلياً بشكل واسع، لكنها وفّرت شبكة أمان إضافية خلال فترة عدم اليقين.

وأشار التويجري إلى أن البنك حافظ على نسبة القروض إلى الودائع دون المستويات القصوى التي يحددها بنك الكويت المركزي، مؤكداً أن إدارة السيولة والخزينة تسعى دائماً إلى تحقيق توازن مستدام بين النمو والكفاءة.

وأضاف أن نمو التمويل يكون عادة أسرع هامشياً من نمو الودائع، إلا أن السيولة تظل متوفرة سواء من ودائع الأفراد أو الشركات أو بين البنوك.

وبشأن هيكل محفظة القروض، قال التويجري إن قرارات التمويل في قطاع الأفراد قد تشهد بعض التأجيل المرتبط بالأوضاع العامة، لا سيما في القرارات الكبيرة مثل شراء أو بناء المنازل أو شراء السيارات مرتفعة القيمة.

وأضاف أن تحسن الأوضاع خلال الأسابيع الأخيرة أدى إلى عودة النشاط التدريجي في قرارات الأفراد، في حين واصل قطاع الشركات نشاطه التمويلي بشكل طبيعي.

وأوضح أن محفظة القروض في بنك بوبيان موزعة بنحو 65% لقطاع الشركات و45% لقطاع الأفراد، وهي نسبة مرتفعة نسبياً لقطاع الأفراد مقارنة بالبنوك الكويتية الأخرى.

وفيما يخص صافي هوامش الفائدة، قال التويجري إن الهوامش خلال الربع الأول من العام جاءت عند مستويات قريبة من نظيرتها في عام 2025، مع تسجيل ضغط طفيف ومؤقت نتيجة ارتفاع مستويات السيولة. وأضاف أن هذا الضغط استمر لبضعة أسابيع فقط، قبل أن تعود الهوامش إلى طبيعتها، معرباً عن توقعه ألا يكون هناك تأثير جوهري على الهوامش لبقية العام، بل وإمكانية تحسنها تدريجياً.

وحول التوجيهات المستقبلية (Guidance)، قال التويجري إن البنك لا يقدم إرشادات رقمية رسمية في الوقت الحالي نظراً لاستمرار حالة عدم اليقين، مشيراً إلى أن ذلك قد يؤثر على قرارات استراتيجية معينة.

وأضاف أن البنك داخلياً يعتمد على عدة سيناريوهات محتملة تأخذ في الحسبان اختلاف الظروف، مع التركيز على تحقيق السيناريو الإيجابي قدر الإمكان، معرباً عن أمله في تحسن الأوضاع خلال الفترة المقبلة.



وأوضح أن البنك لم يرصد أي ارتفاع في حالات التعثر أو التخلف عن السداد حتى الآن، مضيفاً أن أداء قطاع الشركات، وخاصة الشركات الكبرى، لا يزال مستقراً.

وحول السيولة، قال التويجري إن بنك بوبيان، أسوة ببقية البنوك في الكويت والمنطقة، عمد إلى رفع مستويات السيولة بشكل استباقي لمواجهة أي طلبات محتملة، حتى قبل قيام بنك الكويت المركزي بتخفيف بعض المتطلبات الرقابية.

وأضاف أن الحفاظ على مستويات سيولة مرتفعة ينطوي بطبيعته على تكلفة إضافية، إلا أن هذا النهج كان إجراءً تحوطياً، مبيناً أن البنك لم يشهد أي سحب استثنائية للودائع أو تحويلات كبيرة إلى الخارج، في ظل الثقة الكبيرة بالاقتصاد الكويتي واستقرار الأوضاع الأمنية.

قال نائب الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان، عبدالله التويجري، إن الأداء المالي للبنك خلال الربع الأول من عام 2026 يعكس استقراراً في الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، رغم اختلاف الظروف الاقتصادية والجيوسياسية بين الفترتين.

وأضاف التويجري في مقابلة مع «العربية Business»، أن عام 2025 كان عاماً طبيعياً نسبياً، في حين شهد الربع الأول من 2026 تحديات جيوسياسية استثنائية، ورغم ذلك تمكن البنك من الحفاظ على مستوى الأرباح ذاته تقريباً، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً على متانة نموذج الأعمال.

وأوضح أن الأرباح التشغيلية للبنك ارتفعت بنحو 7% لتصل إلى قرابة 70 مليون دينار، مشيراً إلى أن العامل الرئيسي الذي حدّد من نمو صافي الأرباح يتمثل في تراجع بند الرسوم والعمولات نتيجة تأثر بعض الأنشطة بالظروف الجيوسياسية.

وبيّن أن قطاعات مثل رسوم الاستيراد والتصدير، الكفالات، الاعتمادات المستندية، إلى جانب استخدام بطاقات الائتمان والسفر في قطاع الأفراد، شهدت انكماشاً نسبياً، في حين واصل البنك تحقيق نمو في محفظة التمويل والودائع وإجمالي الأصول.

سجل بنك بوبيان تراجعاً طفيفاً في أرباحه خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث بلغت 26.40 مليون دينار، بانخفاض نسبته 3.0% لكن الأرباح جاءت أفضل من التوقعات والتي كانت عند 24 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالمخصصات، قال التويجري إن البنك سجل زيادة طفيفة في المخصصات خلال الربع الأول مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث ارتفعت من نحو 3.4 مليون دينار إلى 3.8 مليون دينار.

وأضاف أن نسبة الديون غير المنتظمة لا تزال أقل من 1%، في حين تبلغ نسبة تغطية القروض المتعثرة قرابة 280% من المخصصات، وهو ما يعكس سلامة وجود محفظة البنك.

وأكد التويجري أن المؤشرات الحالية لا تدعو إلى زيادة إضافية في المخصصات حتى في حال استمرار التوترات، لافتاً إلى أن قطاع الأفراد لم يتأثر في ظل انتظام الرواتب، بينما قد يواجه قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيرات محدودة جداً، دون انعكاسات جوهريّة.

«المركز المالي»: لا تأثير مالي لحكم صكوك

محل عقد تأجير عقار مع وعد بالتملك المؤرخ في 2 فبراير 2015، وبراءة ذمة «بين الإعمار» من مطالبة «المركز المالي» بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية بمبلغ 1.75 مليون دينار كما تمثل في براءة ذمة شركة بيت الإعمار الخليجي العقارية من التعويض المؤقت المطالب به من قبل شركة المركز المالي الكويتي بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية، ومحو تسجيل العقار محل العقد باسم الهيئة العامة للاستثمار وإعادة تسجيله باسم شركة بيت الإعمار الخليجي.

النزاعات القائمة. وذكرت أن الحكم الصادر من محكمة التمييز بعد قبول الطعون الثلاثة، سيكون له أثر بأحقية الأطراف المتنازعة في تعجيل عدد من الدعاوى القضائية من الوقف التعليقي المقضي به انتظاراً لصدور قرار محكمة التمييز. وكانت «صكوك» قد أعلنت الأسبوع الماضي صدور قرار محكمة التمييز بعدم قبول الطعن بغرفة المشورة، مبينة أن الأثر المالي يتمثل في براءة ذمة شركة صكوك القابضة من الكفالة التضامنية

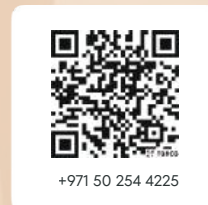
قالت شركة المركز المالي الكويتي، في تعقيب على حكم صادر من محكمة التمييز في غرفة المشورة لصالح شركة صكوك القابضة، وشركة بيت الإعمار الخليجي ضد «المركز» بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية المملوكة للهيئة العامة للاستثمار أن تمثيلها في الدعوى القضائية محل الأخبار المتداولة جاء بوصفها مدير المحفظة الوطنية العقارية المملوكة لـ«الهيئة العامة للاستثمار»؛ وبالتالي لا يوجد أي أثر مالي أو مادي على الشركة بسبب ما صدر أو يصدر من أحكام في شأن

الأميري AL AMIRI ملات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

77% من مؤسسي الشركات الريادية التقنية في السعودية يدرسون خيار الطرح العام

وأضافت الإعلان: «عدد أكبر من الشركات الريادية التقنية تُبنى حالياً بالحجم والهيكل والظموح اللازم للوصول إلى الأسواق العامة. إن العمل على تعزيز جاهزية الشركات الريادية للإدراج أمراً جوهرياً لتمكين النمو المستدام لمنظومة ريادة الأعمال».

ومن جانبها، أوضحت نوره السرحان، نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للتشغيلي للاستثمار في SVC، إن هذه المؤشرات تعكس التطور المتسارع لمنظومة الاستثمار الخاص في المملكة، وهو نتيجة عمل تراكمي، حيث عملنا في SVC كصانع للسوق على بناء المنظومة، بالتعاون مع شركائنا، إلى جانب تحفيز الاستثمار الخاص خصوصاً للمراحل الأولية، بما أسهم في وصول السوق إلى مرحلة أكثر جاذبية للاكتتاب العامة الأولية.

وأكد التقرير، أن المملكة تدخل مرحلة متقدمة من تطور أسواقها المالية، مع فرصة لبناء مسار اكتتابات عامة مستدام وتنافسي عالمياً، يدعم الجيل القادم من الشركات عالية النمو، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادره.

والمستثمرين نحو الأسواق العامة، حيث يفضل نحو 91% من المؤسسين الإدراج في السوق الرئيسية (تداول)، ما يعكس مستوى متزايداً من الثقة في السوق المالية السعودية كمنصة إقليمية وعالمية لدعم نمو الشركات.

وأشار التقرير إلى أن هذا الزخم يأتي في سياق تطور متكامل لعناصر المنظومة، بما يشمل توسع التمويل في المراحل المبكرة، وتحسن البيئة التنظيمية، وارتفاع مستوى جاهزية الشركات، وهو ما أسهم في تهيئة بيئة جاذبة لانتقال الشركات من مراحل النمو إلى الإدراج في الأسواق العامة.

وسلط التقرير الضوء على أهمية مواصلة تطوير الجاهزية المؤسسية، لا سيما في مجالات الحوكمة والاستراتيجية والهيكل التنظيمي، إلى جانب معالجة الاعتبارات المرتبطة بتكلفة الطرح وتوافر التمويل في مراحل النمو.

وقالت لطيفة الوعلان، المدير التنفيذي لإنديفر السعودية، إن هذا التقرير يمثل انعكاساً لمرحلة متقدمة في تطور منظومة ريادة الأعمال في المملكة، ويوضح تحولا واضحاً في نظرة مؤسسي الشركات في المملكة إلى النمو.

سلط تقرير صادر عن «إنديفر السعودية»، المنصة المتخصصة في متابعة مجتمع رواد الأعمال المؤثرين، بالشراكة مع الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC) الضوء على تسارع نزوح منظومة الاستثمار الخاص في المملكة.

وأظهر التقرير أن 77% من مؤسسي الشركات الريادية التقنية في المملكة الذين شملهم الاستطلاع يدرسون خيار الطرح العام الأولي، في مؤشر يعكس تنامي جاذبية السوق المالية السعودية كمسار للتخارج والنمو، فيما يفضل 91% منهم الإدراج في السوق المالية السعودية «تداول» على الأسواق الأخرى.

ويقدم التقرير الذي جاء بعنوان: «رحلة الشركات الناشئة من التأسيس إلى الطرح العام في المملكة العربية السعودية»، تحليلاً متقدماً لمستوى جاهزية الشركات الريادية التقنية، وتوجهات المؤسسين، والعوامل الهيكلية التي تسهم في بناء جيل جديد من الشركات المدرجة، في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة.

وكشف التقرير عن تحول نوعي في نظرة المؤسسين



مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 11.0% ويسجل 1121 نقطة

إعلان نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية. وانخفض سهم درب السعودية بنسبة 39.4%، كما تراجع سهم نادك بنسبة 27.4%، والبنك الأول بنسبة 89.3%.

الأكثر نشاطاً

ومن حيث النشاط، تصدر مصرف الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 268.95 مليون ريال، تلاه سهم سابك للمغذيات الزراعية بقيمة 172.57 مليون ريال. وفي نشاط الكميات، جاء سهم مجموعة بان في المقدمة، تلاه سهم كيان السعودية، ثم سهم أمريكانا الذي ارتفع بنسبة 53.0%.

وعلى مستوى الأرقام القياسية للأسهم، سجل سهم بتر و رابع وسهم البحري أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً عند 12.65 ريال و 33.98 ريال على التوالي. وفي المقابل، سجل سهم نماء للكيماويات أدنى مستوى له في 52 أسبوعاً عند 19.62 ريال، بينما سجل سهم الماجدية قاعاً تاريخياً جديداً بإغلاقه عند مستوى 8.1 ريال متراجعا بنسبة 49.0%.

واتسمت حركة السيولة في جلسة بالتركيز على أسهم قطاع البتروكيماويات التي استفادت من تحسن معنويات المستثمرين تجاه القطاع، وتوزعت المكاسب بين الأسهم ذات الوزن الثقيل في المؤشر والأسهم المتوسطة، مما عكس حالة من التوازن في القوى الشرائية الموجهة نحو الشركات التي أعلنت عن استقرار في مراكزها المالية أو تلك التي شهدت عمليات تجميع فني.

43.86 مليون ريال، حيث شهد طلباً قوياً منذ بداية الجلسة. وحل سهم شركة في المرتبة الثانية بين الأسهم الراجحة، حيث ارتفع بنسبة 97.6% ليصل إلى مستوى 35.3 ريالاً، وبلغت السيولة الموجهة للسهم خلال الجلسة 71.31 مليون ريال، كما شهد سهم شركة اللجين زخماً شرائياً أدى لارتفاعه بنسبة 67.5% ليغلق عند 28.7 ريالاً، محققاً قيم تداول بلغت 66.35 مليون ريال. واستمرت موجة الصعود في قطاع المواد الأساسية لتشمل سهم شركة كيماونول، الذي أغلق مرتفعاً بنسبة 82.4% عند سعر 8.7 ريالاً، وبقيمة تداولات بلغت 10.69 مليون ريال. كما سجل سهم شركة كيان السعودية ارتفاعاً بنسبة 91.3% ليغلق عند 5.32 ريالاً، محققاً واحداً من أعلى مستويات السيولة ضمن قائمة الراجحين بقيمة بلغت 101.82 مليون ريال.

وعلى صعيد القطاعات الأخرى، حقق سهم شركة نسيج مكاسب بنسبة 20.4% ليغلق عند مستوى 26.8 ريالاً، مسجلاً تداولات بقيمة 14.53 مليون ريال، وفي قطاع التأمين، ارتفع سهم شركة عناية بنسبة 19.4% ليصل إلى سعر 9.7 ريالاً، مع تداولات بلغت قيمتها 11.57 مليون ريال.

وفي قطاع التطوير العقاري، فقد سجل سهم شركة دار الأركان نمواً بنسبة 19.3% ليغلق عند مستوى 18.1 ريالاً، وبلغت قيمة التداولات على السهم 11.08 مليون ريال. أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم مجموعة بان القابضة بتراجع نسبته 62.7% ليغلق عند 1.94 ريال عقب

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) جلسة الأحد على ارتفاع طفيف بنسبة 11.0%، ليغلق عند مستوى 11,121.56 نقطة، بمكاسب بلغت 11.97 نقطة.

وشهدت الجلسة تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 3.59 مليار ريال، بكمية تداول بلغت 216.66 مليون سهم، وسط ارتفاع أسهم 122 شركة مقابل تراجع أسهم 135 شركة، فيما استقرت 12 شركة دون تغيير.

وافتح المؤشر تداولاته عند مستوى 11,116.77 نقطة، وسجل أعلى نقطة له خلال الجلسة عند 11,146.65 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له عند 11,072.77 نقطة.

9 قطاعات باللون الأخضر

وجاءت مكاسب المؤشر العام للسوق، في ظل صعود 9 قطاعات، بقيادة 3 قطاعات كبرى، تصدرها قطاع المواد الأساسية بارتفاع نسبته 92.0%، وارتفع كل من قطاعي الاتصالات والبنوك 54.0% و 07.0% على التوالي.

وشهدت بقية القطاعات أداء سلبياً، وتصدر قطاع الأدوية الخسائر بعد هبوطه 23.1%، تلاه قطاع المرافق العامة بنسبة تراجع بلغت 16.1%، وأغلق قطاع الطاقة متراجعا 25.0%.

أسهم البتروكيماويات تقود المكاسب

تصدر سهم شركة بتر و رابع قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، حيث قفز السهم بالنسبة القصوى المسموح بها في جلسة واحدة والبالغة 00.10%، لينتهي التداولات عند سعر 12.65 ريالاً للسهم الواحد، وبلغت قيمة التداولات على السهم نحو

التقرير الاسبوعي بورصة الكويت

19 أبريل - 23 أبريل 2026

(965) 22675140

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

alsafatinvest.com

research@alsafatinvest.com

alsafatinvestment

al-safat-investment-company

الصفحة
AL SAFAT

شركة الصفحة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
يوناك	2,508,487	9,336,150	85.88	316	يوناك
الأنظمة	8,563,369	47,365,406	34.90	201	الأنظمة
المعدات	10,266,625	37,535,279	23.40	290	المعدات
ثريا	2,806,260	6,739,043	18.46	430	ثريا
أولى تكافل	995,522	5,814,308	16.88	180	أولى تكافل

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
الكويت	78,131	78,943	-6.98	999	الكويت
آسيا	411,784	9,882,250	-6.88	41	آسيا
الإماراتية	477,812	3,955,820	-5.69	116	الإماراتية
تسهيلات	296,988	1,850,314	-4.85	157	تسهيلات
أهلي	6,050,731	20,811,791	-4.12	284.0	أهلي

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
إوفست	31,972,886	294,533,020	-2.86	102	إوفست
وطنية	10,342,485	112,721,909	6.92	94	وطنية
تنظيف	19,396,935	101,338,260	4.32	193	تنظيف
بنك وربة	24,367,914	80,907,238	-1.98	295.0	بنك وربة
مشاريع	6,789,281	78,456,499	-2.42	84.6	مشاريع

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

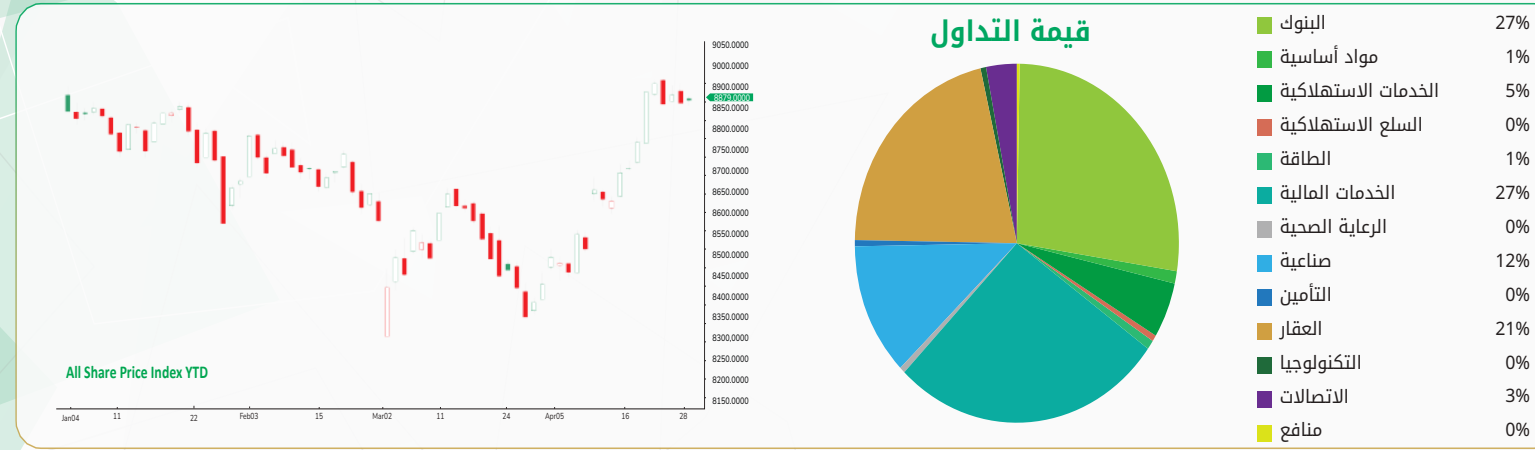
الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
بيتك	57,356,419	72,073,036	-1.37	793	بيتك
إوفست	31,972,886	294,533,020	-2.86	102	إوفست
وطني	29,810,900	33,296,851	-1.45	883	وطني
بنك وربة	24,367,914	80,907,238	-1.98	295	بنك وربة
تنظيف	19,396,935	101,338,260	4.32	193	تنظيف

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
السوق الأول	83.5	1.7	18.5	58,798	314,195,358	830,960,704	-0.6	4.8	-0.7	9,444.34	45,279
السوق الرئيسي	16.5	1.2	13.1	81,438	206,855,116	1,484,773,246	1.0	9.2	2.2	8,387.39	8,969
السوق العام	100	1.3	14.6	140,236	521,050,474	2,315,733,950	-0.3	5.5	-0.3	8,879.00	54,247

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
البنوك	60.82	1.4	22.8	24,241	143,481,592	284,191,485	0.0	4.2	-1.1	2,169.98	32,993
مواد أساسية	0.84	1.8	14.6	650	4,399,977	7,211,091	-2.6	10.2	-2.4	812.15	458
الخدمات الاستهلاكية	3.15	1.4	14.9	7,354	27,232,185	46,551,168	-2.2	7.4	0.0	2,330.71	1,711
السلع الاستهلاكية	0.78	2.2	23.3	620	2,476,349	3,132,719	2.8	13.8	7.9	1,397.94	424
الطاقة	0.94	2.1	17.7	2,291	5,667,468	33,223,440	4.7	8.9	0.7	1,816.73	511
الخدمات المالية	10.89	1.3	13.6	39,365	140,612,657	955,227,136	-7.2	9.9	1.2	1,782.69	5,906
الرعاية الصحية	0.51	1.9	25.2	15	2,341,396	4,026	-3.0	2.4	0.5	573.01	275
صناعية	4.75	1.3	16.9	18,930	60,786,532	254,676,860	0.6	6.2	3.7	762.45	2,578
التأمين	1.52	1.1	11.8	3,555	6,088,800	40,276,191	0.6	4.5	1.9	1,958.81	822
العقار	7.98	1.1	16.9	33,799	107,107,618	618,004,158	-1.0	11.5	2.5	2,009.32	4,327
التكنولوجيا	0.04	1.8	NM	3,127	8,563,369.15	47,365,406	53.4	82.7	34.9	1,462.27	20
الاتصالات	7.49	2.3	10.3	5,691	13,642,575	19,145,730	8.3	1.7	-2.1	1,326.89	4,062
منافع	0.29	1.2	10.6	598	989,011	6,724,540	-2.7	6.6	-0.7	381.58	160

ملخص السوق:

- ارتفعت كمية تداول السوق الأول 0.5% بينما انخفضت القيمة 0.9%. ارتفعت كمية وقيمة الرئيسي 16% و 24% على التوالي.
- أظهر الارتفاع تباطؤاً، بينما ارتفع زخم الرئيسي.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8879، ومستوى الدعم عند 8827 و8790 و8740، والمقاومة عند 8884. أغلق مؤشر السوق الأول عند 9444، ومستويات الدعم عند 9437 و9422 و9400، والمقاومة عند 9462. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 8387، ومستويات الدعم عند 8308 و8248 و8186، والمقاومة عند 8394.



عطورات

مقام مس
maqames -perfume

55205700



استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟


 نعم

 لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



الدولار بدون ذهب: سر القوة المستمرة وتداعياته على الدينار الكويتي

بقلم - د. علي عويد رخيص

خبير اقتصادي ومحاسبي

مؤسس ومدير عام - مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

عضو في نكسيا



في عالم اقتصادي مضطرب، يواصل الدولار الأمريكي ترسيخ مكانته كأقوى عملة دولية، رغم مرور أكثر من خمسة عقود على تخلي الولايات المتحدة عن ربط عملتها بالذهب. هذا الواقع يطرح تساؤلاً جوهرياً: كيف تحافظ واشنطن على استقرار عملتها رغم قدرتها على إصدارها دون غطاء مادي؟ والأهم محلياً: كيف ينعكس ذلك على الاقتصاد الكويتي والدينار؟

للبنك المركزي الكويتي، الذي يحرك أسعار الفائدة ضمن نطاق قريب جداً من الفيدرالي (حوالي 3.50% - 3.75%)، فيما يبلغ معدل KIBOR نحو 3.9%.

استقرار سعر الصرف والتضخم

يحافظ سعر صرف الدولار على استقرار ملحوظ عند حدود 0.306 دينار كويتي تقريباً. كما تسجل الكويت معدلات تضخم منخفضة نسبياً تتراوح بين 1.9% و2.2%، مقارنة بمستويات أعلى في الولايات المتحدة. هذا الاستقرار يعكس كفاءة السياسة النقدية الكويتية، لكنه في الوقت نفسه مرتبط جزئياً بقوة الدولار واستقراره.

النفط.. الرابط الأعمق

يبقى النفط العامل الأبرز في هذه العلاقة، حيث يتم تسعيره بالدولار. وقوة العملة الأمريكية قد تؤثر على الطلب العالمي نسبياً، إلا أنها تحافظ في الوقت ذاته على القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية الكويتية. وهذا يضع الاقتصاد الكويتي في معادلة دقيقة بين الاستفادة والتأثر.

من يقود المشهد؟

الواقع يشير إلى أن الكويت لا تتبع الدولار بشكل كامل، لكنها تتحرك ضمن نطاق تأثيره القوي. في عالم مالي مفتوح:

- قرارات الفائدة الأمريكية تنتقل بسرعة إلى الداخل الكويتي
- قوة الدولار تعزز استقرار الدينار
- والتقلبات العالمية تنعكس مباشرة على الاقتصاد المحلي

رأي الكاتب

في تقديري، لم يعد السؤال المطروح اليوم هو ما إذا كان الدولار سيبقى مهيمناً، بل إلى متى سيستمر هذا النموذج دون منافسة حقيقية. فالعالم يتجه تدريجياً نحو تعددية نقدية، سواء عبر صعود عملات كبرى أخرى أو من خلال العملات الرقمية السيادية (CBDC).

أما بالنسبة للكويت، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في فك الارتباط بالدولار، بل في تعزيز المرونة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط. هذا التنوع سيمنح السياسة النقدية مساحة أوسع للحركة في المستقبل.

إن الحفاظ على قوة الدينار الكويتي لا يعتمد فقط على استقرار سعر الصرف، بل على تنويع الاقتصاد وتعميق الأسواق المالية المحلية، وهو ما سيحدد موقع الكويت في النظام الاقتصادي العالمي القادم.

الدولار.. عملة العالم الأولى

تتمتع القوة الحقيقية للدولار في مكانته العالمية الفريدة:

- يشكل نحو 60% من احتياطات البنوك المركزية حول العالم
 - يُستخدم في تسعير النفط والسلع الاستراتيجية الأساسية
 - يمثل العمود الفقري للتجارة والمعاملات الدولية
- هذا الطلب العالمي المستمر يمتص أي زيادة في المعروض النقدي، ويمنع حدوث تضخم مفرط، مما يحافظ على قوته رغم غياب الغطاء الذهبي.

اقتصاد وأسواق تدعم العملة

يدعم الدولار أكبر اقتصاد في العالم، إلى جانب أعمق وأكثر الأسواق المالية سيولة، خاصة سوق سندات الخزينة الأمريكية. وفي أوقات الأزمات، يتحول الدولار إلى «ملاذ آمن» يلجأ إليه المستثمرون، مما يعزز قوته بدلاً من إضعافه.

الكويت في قلب المعادلة

رغم أن الدينار الكويتي غير مرتبط مباشرة بالدولار، إلا أنه مرتبط بسلة عملات يهيمن عليها الدولار بنسبة كبيرة. ويظهر هذا التأثير بوضوح في السياسة النقدية

من الذهب إلى «الثقة المنظمة»

تعود نقطة التحول إلى عام 1971، عندما أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون قراره الشهير المعروف بـ«صدمة نيكسون»، منهيًا بذلك نظام بريتون وودز. منذ ذلك الحين، أصبح الدولار عملة «فيات» تستمد قيمتها من الثقة في الاقتصاد الأمريكي ومؤسساته، وليس من احتياطي ذهبي. لكن هذه «الثقة» ليست مفهوماً نظرياً مجرداً، بل منظومة متكاملة تقوم على قوة الاقتصاد الأمريكي، واستقلالية المؤسسات النقدية، وعمق الأسواق المالية.

إدارة نقدية تضبط الإيقاع

يقف الاحتياطي الفيدرالي (Fed) في قلب هذه المنظومة، حيث يدير المعروض النقدي بدقة عبر أدوات متعددة تشمل أسعار الفائدة والسيولة. وفي عام 2026، حافظ الفيدرالي على معدلات فائدة تتراوح بين 3.50% و3.75%، في إطار جهوده للسيطرة على التضخم الذي ظل قريباً من مستوى 3%.

هذه السياسة النقدية الدقيقة تحول إصدار الدولار من عملية عشوائية إلى معادلة مدروسة توازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.





تقرير الوطني الأسبوعي حول أسواق النقد

الأسواق تحوم قرب أعلى مستوياتها وسط الموازنة بين النمو والسياسات والتطورات الجيوسياسية

ارتفاع مبيعات التجزئة بدعم من أسعار الطاقة يطغى على تباين قوة الإنفاق الاستهلاكي

التعليق على أداء الاسواق

شهدت الأسواق العالمية أسبوعاً اتسم بتداخل عدد من الاتجاهات المتباينة، تمثلت في استمرار التعافي القوي لأسواق الأسهم بفضل الإعلان عن تسجيل نتائج مالية قوية عن فترة الربع الأول من العام، وفي ظل بيئة جيوسياسية غير مستقرة لم تشهد انفراجاً حاسماً. وافتتحت الأسواق تعاملات الأسبوع في حالة لتجنب المخاطر، عقب تعثر مفاوضات السلام بين الولايات المتحدة وإيران خلال عطلة نهاية الأسبوع وإعادة إغلاق مضيق هرمز، ما أدى إلى تقويض جانب كبير من التفاؤل الذي دفع مؤشر ستاندر أند بورز 500 لتسجيل مستوى قياسي يتجاوز 7,000 نقطة خلال الأسبوع السابق. إلا أن تمديد وقف إطلاق النار، بما في ذلك تمديد منفصل لمدة ثلاثة أسابيع للهدنة مع لبنان، ساهم في الحد من احتمالات التصعيد الكامل، مما حال دون تحقق أسوأ السيناريوهات، ودعم ذلك استقرار أسواق الأسهم على الرغم من تخليها عن جزء من مكاسبها الأخيرة. وبنهاية الأسبوع، حافظ مؤشر ستاندر أند بورز 500 على تداوله بالقرب من أعلى مستوياته التاريخية، مدعوماً بأداء قوي لنتائج الربع الأول من العام مع نمو سنوي في نطاق ثنائي الرقم، مع قيادة قطاعات التكنولوجيا وخدمات الاتصالات وتجزئة السلع الكمالية لموجة التعافي خلال شهر أبريل. في المقابل، واصلت أسهم الطاقة التراجع من ذروتها المدفوعة بتداعيات الحرب، لكنها استقرت مع اقتراب أسعار النفط من مستوى 100 دولار للبرميل. وتتجه أنظار الأسواق إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر في 28-29 أبريل، والذي يمثل المحفز الرئيسي المرتقب، في ظل تسعير الأسواق لاحتمال شبه كامل للإبقاء على أسعار الفائدة ضمن نطاق 3.50%-3.75%، مع تركيز خاص على أي إشارات توجيهية بشأن المسار المستقبلي للسياسة النقدية في ضوء هشاشة وقف إطلاق النار.

أمريكا الشمالية

ارتفاع مبيعات التجزئة

ارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بنسبة 1.7% خلال شهر مارس، مسجلة أكبر زيادة شهرية منذ أكثر من عام، ومتجاوزة توقعات السوق إلى حد كبير، لتصل إلى 752.1 مليار دولار. إلا أن هذه القوة الظاهرة تعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع مبيعات محطات الوقود بنسبة 15.5% على أساس شهري، في انعكاس مباشر لارتفاع أسعار الطاقة المرتبط بالتوترات الجيوسياسية، وليس نتيجة تحسن حقيقي في القدرة الشرائية للمستهلكين. وعند استبعاد مبيعات الوقود، تبدو الصورة الأساسية أكثر تبايناً، حيث تشير بيانات بطاقات بنك أوف أمريكا إلى استمرار الإنفاق القوي نسبياً بين شريحة الدخل المرتفع، في حين تتعرض الأسر ذات الدخل المنخفض لضغوط أكبر نتيجة ارتفاع تكاليف الوقود. ويعد مؤشر مجموعة التحكم، الذي يستخدم لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي عبر استبعاد مبيعات السيارات والوقود وخدمات الطعام ومواد البناء، المؤشر الأهم، إذ أظهر أن الأداء القوي في العنوان الرئيسي يعكس في جوهره تأثير أسعار الطاقة، أكثر من كونه دلالة على تحسن فعلي في ثقة المستهلكين. وبالنسبة لمجلس



النقدية دون إعادة إشعال الضغوط التضخمية. وقد فسرت الأسواق هذه التصريحات على أنها تميل إلى التيسير بشكل معتدل مقارنة بالمخاوف من تبني نهج أكثر تشدداً، ما انعكس في تراجع الدولار هامشياً خلال جلسة التداول وتحسن أداء القطاعات الحساسة لأسعار الفائدة إلى حد ما.

تعافي مؤشر مديري المشتريات

سجل النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة تعافياً إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر خلال أبريل، مع ارتفاع القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات المركب إلى 52.0 مقابل 50.3 في مارس، متجاوزاً التوقعات، في إشارة واضحة إلى قدرة الاقتصاد الأمريكي على استيعاب صدمة أسعار الطاقة بشكل أفضل من نظيره الأوروبي. وقاد القطاع الصناعي هذا التعافي، إذ ارتفع الإنتاج بأسرع وتيرة في أربعة أعوام، مدفوعاً بزيادة قوية في الطلبات الجديدة التي بلغت أعلى مستوياتها منذ مايو 2022. ويعزى ذلك، كما في أسواق أخرى، إلى تسارع الشركات في تقديم طلباتها وبناء مخزونات احترازية تحسباً لمزيد من اضطرابات سلاسل الإمداد. كما شهد قطاع الخدمات تحسناً محدوداً، ليعود بذلك إلى نطاق التوسع بعد تسجيله قراءة انكماشية في مارس. وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي، إلا أن أداء مؤشر ستاندر أند بورز 500 اتسم بالحذر، إذ أشار إلى أن قوة القطاع الصناعي تعود جزئياً إلى بناء المخزونات بدافع من مخاوف الإمدادات، وليس نتيجة التسارع الفعلي للطلب النهائي. وفي المقابل، تصاعدت الضغوط السعرية بشكل ملحوظ، إذ سجل متوسط أسعار البيع أكبر زيادة شهرية منذ يوليو 2022، مع

الاحتياطي الفيدرالي، يحمل هذا المؤشر دلالات مزدوجة، إذ يدعم نمو الإنفاق الاسمي مبررات الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، في حين يحد الطابع المدفوع بالتضخم المرتبط بالطاقة من القيمة التحليلية لهذه القراءة في تقييم المسار الحقيقي للنمو الاقتصادي.

وارش يشير إلى اتباع مسار تدريجي لتيسير السياسات مع تأكيد استقلالية الفيدرالي

مثل كيفن وارس أمام لجنة البنوك في مجلس الشيوخ خلال جلسة تأكيد تعيينه رئيساً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خلفاً لجيروم باول، الذي تنتهي ولايته في 15 مايو. وقد حظيت شهادته بمتابعة دقيقة من الأسواق بحثاً عن مؤشرات بشأن استقلالية البنك المركزي، ومسار أسعار الفائدة، وإطار التعامل مع التضخم. واتسمت تصريحاته بنبرة متوازنة، إذ أكد على استقلالية الاحتياطي الفيدرالي عن الضغوط السياسية، في إشارة مهمة في ظل دعوات البيت الأبيض لخفض أسعار الفائدة، كما جدد التزامه بالمستوى المستهدف للتضخم البالغ 2%. وفيما يتعلق بمسار السياسة النقدية، أبدى دعمه لخفض سعر الفائدة بمعدل ثلاث إلى أربع مرات خلال العام 2026 في حال سمحت الظروف الاقتصادية بذلك، وهو توجه يعد أكثر ميلاً للتيسير مقارنة بتسعيرات الأسواق الحالية. كما أشار إلى أن التطورات المرتبطة بالحرب لم تحدث تغييراً جوهرياً في نظره للتضخم على المدى المتوسط. وسلط وارش الضوء كذلك على عوامل الانكماش الهيكلية للتضخم المدعومة بمكاسب الإنتاجية الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، معتبراً أنها قد تتيح المجال لتيسير السياسة



تعافي مؤشر مديري المشتريات الصناعي بدعم من بناء المخزونات مع تصاعد ضغوط التكلفة

تضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة يعقد مسار السياسة النقدية لبنك كندا



تضخم أسعار المدخلات مستويات مرتفعة لم يشهدها منذ عدة سنوات. ويظل انكماش قطاع الخدمات من أبرز مصادر القلق الرئيسية، إذ يعكس بداية تأثير صدمة الطاقة سلباً على إنفاق الأسر واستثمارات الشركات بالقيمة الحقيقية. وبالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، الذي كان يدرس رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم المدفوع بالطاقة، فإن هذه البيانات تزيد من تعقيد مسار السياسة النقدية، إذ إن تشديد السياسة في ظل اقتصاد يتجه نحو الانكماش قد يؤدي إلى تعميق التباطؤ الاقتصادي.

وأنتهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1720.

آسيا والمحيط الهادئ

الصين تبقي على أسعار الفائدة دون تغيير في ظل تماسك النمو وضعف الطلب المحلي

أبقى بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة المرجعية للإقراض دون تغيير للشهر الحادي عشر على التوالي، بما يتسق مع توقعات الأسواق. إذ استقر سعر الفائدة على القروض لأجل عام واحد، والذي يعد مرجعاً لمعظم قروض الشركات والأفراد، عند مستوى منخفض تاريخياً يبلغ 3.00%، فيما ظل سعر الفائدة لأجل خمس سنوات، المستخدم كمرجع للأسعار الرهن العقاري، عند 3.50%. ويعكس هذا القرار نهجاً حذراً من جانب صناع السياسات في بكين، في ظل التحدي المزدوج المتمثل في التعامل مع صدمة أسعار الطاقة الناجمة عن التوترات في الشرق الأوسط، إلى جانب استمرار ضعف الطلب المحلي.

وسجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 5.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، ليصل إلى الحد الأعلى من النطاق المستهدف للحكومة البالغ بين 4.5% و5%، مدعوماً بقوة الطلب الخارجي والنشاط الصناعي. إلا أن مؤشرات مبيعات التجزئة ونمو الائتمان وقطاع العقارات ما زالت عند مستويات ضعيفة، ما يعكس استمرار هشاشة الاستهلاك المحلي. وفي هذا السياق، خفض بنك DBS توقعاته لوتيرة التيسير النقدي خلال العام 2026 لتشير إلى خفض سعر الفائدة للقروض لمدة سنة واحدة بوتيرة محدودة بمقدار 10 نقاط أساس، مقارنة بتوقعات سابقة بخفض قدره 20 نقطة أساس، في إشارة إلى تبني نظرة أكثر تحفظاً لمسار السياسة النقدية.

مرتفعاً إلى 53.6، وهو أعلى مستوى في 47 شهراً، وبفارق كبير عن التوقعات البالغة 49.9. كما ارتفع المؤشر المركب إلى 52.0، في إشارة إلى استمرار توسع القطاع الخاص، على عكس منطقة اليورو التي تشهد تباطؤاً نسبياً. ويعكس هذا الأداء القوي في القطاع الصناعي تسارع الشركات في تقديم الطلبات وبناء المخزونات، تماشياً مع الاتجاهات العالمية، وذلك استجابة لاضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بالتطورات في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من هذا التحسن في المؤشرات الرئيسية، إلا أن الصورة الأساسية تكشف عن تدهور حاد في بيئة التكاليف، إذ ارتفع تضخم أسعار المدخلات إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من ثلاث سنوات، مع تصاعد ضغوط سلاسل التوريد بشكل سريع. كما شهدت ثقة الأعمال تراجعاً ملحوظاً، على الرغم من تحسن النشاط، في ظل صعوبة موازنة الطلب القوي على المدى القصير مع حالة عدم اليقين المرتفعة بشأن التكاليف وآفاق النمو.

وأنتهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3531.

منطقة اليورو

منطقة اليورو تتزلق نحو الانكماش في ظل تأثير قطاع الخدمات بشدة من صدمة الطاقة

تراجعت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو بشكل حاد إلى 48.6 في أبريل، منخفضاً دون مستوى الـ 50 الفاصل بين التوسع والانكماش لأول مرة منذ 16 شهراً، في ظل التأثير المباشر لتداعيات النزاع مع إيران على نشاط قطاع الخدمات عبر دول المنطقة. ويعكس هذا التراجع تدهوراً ملحوظاً مقارنة بقراءة مارس البالغة 50.7، كما جاء دون توقعات السوق، ما يؤكد أن أوروبا تتحمل حصة أكبر من صدمة الطاقة العالمية. وفي ألمانيا، عاد القطاع الخاص إلى الانكماش لأول مرة منذ نحو عام، مع تراجع نشاط الخدمات بحدة نتيجة تدهور ثقة المستهلكين ووقوع الشركات تحت ضغوط ارتفاع تكاليف الطاقة. وعلى نحو متباين، سجل القطاع الصناعي في منطقة اليورو تحسناً، إذ ارتفع مؤشره إلى أعلى مستوياته المسجلة في 47 شهراً، مدفوعاً بعمليات الشراء الاستباقية وبناء المخزونات تحسباً للتعرض لمزيد من اضطرابات الإمدادات، وهو نمط مشابه لما شهدناه في فترة سابقة. إلا أن هذا التحسن ترافق مع تصاعد حاد في ضغوط التكلفة، إذ بلغ

ارتفاع تكاليف المدخلات وتفاقم تأخيرات سلاسل التوريد.

التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة

تسارعت وتيرة التضخم الكلي في كندا بشكل ملحوظ خلال شهر مارس، مرتفعاً بنسبة 0.9% على أساس شهري و2.4% على أساس سنوي، مقابل 1.8% في فبراير، ومتجاوزاً التوقعات بشكل واضح. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بقطاع الطاقة، ولا سيما أسعار البنزين، التي قفزت نتيجة اضطرابات الإمدادات المرتبطة بالنزاع مع إيران. وتعكس مضاعفة المعدل السنوي خلال شهر واحد سرعة انتقال صدمة أسعار النفط إلى أسعار المستهلكين. وفي المقابل، أظهرت مؤشرات التضخم الأساسي، التي يعتمد عليها بنك كندا لقياس الضغوط السعرية الجوهرية، صورة أكثر استقراراً، حيث ظل التضخم الأساسي المعدل باستبعاد تكاليف الطاقة عند مستويات مستقرة نسبياً. وتمثل هذه المفارقة نقطة محورية في تقييم السياسة النقدية، إذ إن الطابع المؤقت لصدمة النفط قد يسمح بعودة التضخم الكلي إلى مساره الطبيعي دون الحاجة للجوء إلى تدابير التشديد النقدي، في حين أن انتقال هذه الضغوط إلى الأجور وقطاع الخدمات قد يضع البنك أمام معضلة تشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك كندا أسعار الفائدة دون تغيير عند مستوى 2.25% في اجتماعه المقرر في 16 أبريل، في حين تسعر الأسواق أول رفع محتمل لسعر الفائدة في أكتوبر 2026.

وأنتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3668.

المملكة المتحدة

التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الوقود يدفع مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة للارتفاع وسط تعقيدات متزايدة للسياسة النقدية

ارتفع معدل التضخم الكلي في المملكة المتحدة إلى 3.3% في مارس، متجاوزاً التوقعات البالغة 3.0%، ليسجل أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر، مدفوعاً بصفة رئيسية بالتسارع الحاد لأسعار وقود السيارات مع انتقال تأثيرات النزاع مع إيران إلى أسعار التجزئة. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 0.7%، أي أكثر من ضعف الزيادة المسجلة في الفترة المماثلة من العام الماضي البالغة 0.3%. في المقابل، استقر التضخم الأساسي عند 3.1%، مقابل 3.2% في فبراير، ما يشير إلى أن ارتفاع التضخم في مارس كان مدفوعاً بعوامل الطاقة بالدرجة الأولى، وليس نتيجة لتصاعد الضغوط السعرية المحلية في الوقت الراهن. ومع ذلك، ارتفع تضخم قطاع الخدمات، وهو المؤشر الأكثر أهمية لدى بنك إنجلترا لقياس الضغوط المحلية، إلى 4.5% مقابل 4.3%. كما سجلت أسعار مدخلات المنتجين ارتفاعاً بنسبة 5.4% على أساس سنوي، وزادت تكاليف النفط الخام بنسبة 58.3%، ما يعكس أن الضغوط السعرية لم تنتقل بالكامل إلى أسعار المستهلكين. ويعمل بنك إنجلترا، الذي قرر بالإجماع الإبقاء على سعر الفائدة عند 3.75% في مارس، في ظل هذه البيئة المعقدة، حيث يعاود التضخم الارتفاع، وتظل ضغوط قطاع الخدمات مرتفعة، في وقت تتراجع فيه آفاق النمو تحت وطأة صدمة الطاقة. وتشير تسعيرات الأسواق حالياً إلى توقعات برفع أسعار الفائدة عدة مرات قبل نهاية العام، وهو ما تعززه هذه القراءة التي تسلط الضوء على تصاعد المخاطر التضخمية.

تحسن نشاط الأعمال في المملكة المتحدة يفوق التوقعات، إلا أن ضغوط التكلفة وتراجع الثقة يحدان من الزخم سجلت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات الصناعي في المملكة المتحدة مفاجأة إيجابية ملحوظة خلال أبريل،

تقديرًا لجودة خدماته وقدرته على تقديم تجربة مصرفية خاصة تركز على التميز والابتكار وتلبية تطلعات العملاء

بوبيان يرسخ تميزه في الخدمات المصرفية الخاصة بحصوله على جائزتين من «يورومني» العالمية لعام 2026

في إنجاز جديد يعكس المكانة المتقدمة التي يتمتع بها في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، حصل بنك بوبيان جائزتي «أفضل بنك في خدمة العملاء في الكويت» إلى جانب جائزة «الأفضل في الحلول الرقمية في الكويت للخدمات المصرفية الخاصة»، من مجموعة يورومني Euromoney العالمية لعام 2026، تقديراً لتميزه في تقديم تجربة مصرفية متكاملة لعملائه تجمع بين جودة الخدمة والابتكار في الحلول المالية.

وتأتي هذه الجوائز تأكيداً لريادة بنك بوبيان في تقديم منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، تشمل مجموعة واسعة من الحلول الاستثمارية والاستشارية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملاء ذوي الملاء المالية العالية، من خلال نهج يجمع بين الخبرة المصرفية المتخصصة والتقنيات الرقمية المتطورة.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة في بنك بوبيان، مطلق الغملاس إن حصول «بوبيان» على الجائزتين يعكس نجاحه في تطوير نموذج متكامل للخدمات المصرفية الخاصة يركز على تقديم تجربة مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه من ذوي الملاء المالية العالية.

وأضاف «في بوبيان نحرص على بناء علاقات قوية مع عملائنا تقوم على الثقة والخبرة وتقديم استشارات مالية متخصصة، إلى جانب توفير حلول استثمارية متكاملة تدعم عملاءنا في إدارة ثرواتهم وتنميتها بما يتوافق مع أهدافهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية.» وأوضح الغملاس أن التميز في خدمة العملاء يمثل أحد المحاور الأساسية في استراتيجية البنك في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، حيث يحرص «بوبيان» على تقديم تجربة مصرفية متكاملة تشمل حلولاً استثمارية قصيرة وطويلة الأجل، وصناديق استثمارية متنوعة، إلى جانب حلول تمويلية متخصصة مثل التمويل مقابل رهن الأصول، فضلاً عن خدمات مصرفية متكاملة تدعم إدارة الثروات بكفاءة واحترافية.

** حلول رقمية تعزز تجربة العميل

من ناحية أخرى قال الغملاس أن جائزة «الأفضل في الحلول الرقمية» تعكس نجاح «بوبيان» في دمج الابتكار الرقمي ضمن منظومة الخدمات المصرفية الخاصة، حيث تتم اليوم أكثر من 60% من معاملات عملاء المصرفية الخاصة عبر القنوات الرقمية، بما يتيح للعملاء الوصول إلى خدماتهم الاستثمارية وإدارة محافظهم المالية بسهولة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى الخدمة الشخصية الرفيعة التي تمثل أساس تجربة الخدمات المصرفية الخاصة.

وأوضح أن استراتيجية بوبيان في هذا المجال تركز على تطوير نموذج متكامل يجمع بين الخبرة المصرفية المتخصصة والحلول الرقمية المتقدمة، بما يمكن العملاء من إدارة ثرواتهم وتنميتها من خلال حلول مالية مبتكرة تتسم بالكفاءة والمرونة وتواكب التطورات المتسارعة في الأسواق العالمية.

وأكد أن هذا التقدير من مؤسسة دولية مرموقة يورومني Euromoney يعكس نجاح البنك في تطوير خدماته المصرفية الخاصة وتعزيز تجربة عملائه، بما يرسخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية التي تقدم حلولاً متقدمة في مجال إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة في الكويت.

وأعرب عن اعتزازه بفريق عمل إدارة الخدمات

أفضل بنك في خدمة العملاء في الكويت
والأفضل في الحلول الرقمية في الكويت

على مستوى الخدمات المصرفية الخاصة
وإدارة الثروات



جوايز بوبيان من يورومني في الخدمات المصرفية الخاصة

المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، مؤكداً أن نجاح بوبيان هو انعكاس مبتشر لجهودهم المتواصلة في تقديم تجربة مصرفية راقية، وتجسد قيم البنك في الريادة نحو الجودة والتميز في الخدمة.

واختتم الغملاس تصريحه قائلاً «نسعى في بوبيان إلى تقديم منظومة متكاملة تجمع بين الخبرة المصرفية المتخصصة والابتكار الرقمي، بما يمكن عملاءنا من الاستفادة من حلول مالية واستثمارية متقدمة تضيف قيمة حقيقية لتجربتهم المصرفية.»

** معايير منح الجائزة

واستندت لجنة تحكيم مجموعة يورومني Euro-money العالمية في تقييمها لبنك بوبيان إلى مجموعة من المعايير الرئيسية، شملت مستوى التميز في خدمة العملاء ضمن الخدمات المصرفية الخاصة، وجودة التجربة المصرفية المقدمة للعملاء، إلى جانب قدرة البنك على تطوير حلول مصرفية رقمية متقدمة تسهم في تعزيز تجربة العملاء وتسهيل وصولهم إلى خدماتهم المصرفية والاستثمارية.

كما شملت المعايير مستوى الابتكار في تصميم وتقديم الخدمات، وكفاءة الحلول المقدمة لتلبية احتياجات العملاء من ذوي الملاء المالية العالية، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا والمنصات الرقمية لتمكين العملاء من متابعة محافظهم الاستثمارية وإدارة استثماراتهم بدرجة أعلى من المرونة والشفافية.



مطلق الغملاس:

• نعمل على تطوير تجربة متكاملة لعملاءنا تجمع بين الخدمة الشخصية والابتكار الرقمي

للعام الثاني على التوالي

«بيتك تكافل» توقع اتفاقية خدمات تأمينية مع ايكويت



مسؤولو بيتك تكافل وايكويت عقب توقيع الاتفاقية

للعام الثاني على التوالي، وقعت شركة بيتك للتأمين التكافلي «بيتك تكافل» اتفاقية خدمات تأمينية مع شركة ايكويت، وذلك في إطار استمرار التعاون بين الجانبين.

وتأتي هذه الاتفاقية تجديداً للعقد المبرم بين الطرفين، بما يعكس نجاح التعاون خلال العام الماضي، وحرصهما على مواصلة العمل المشترك بما يخدم متطلبات الأعمال لدى ايكويت.

وقد جرت مراسم التوقيع بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة «بيتك تكافل»، قتيبة النصف، والرئيس التنفيذي في شركة ايكويت، ناصر الدوسري، والدكتور سلمان العجمي نائب الرئيس للخدمات الفنية في ايكويت، حيث أكدوا أهمية هذا التعاون في دعم بيئة الأعمال.

من جانبه، أعرب قتيبة النصف عن اعتزازه باستمرار التعاون مع ايكويت، مشيراً إلى أن تجديد الاتفاقية للعام الثاني على التوالي يعكس نجاح العلاقة بين الجانبين، وحرص «بيتك تكافل» على تقديم خدمات تأمينية تلبي احتياجات عملائها.

بمواصلة العمل المشترك بما يدعم استقرار الأعمال ويواكب احتياجات المرحلة المقبلة.

لدى ايكويت من خلال توفير خدمات تأمينية تتماشى مع متطلبات أعمالها. ويعكس هذا التعاون التزام الطرفين

كذلك أشار ناصر الدوسري إلى أهمية هذا التعاون، مؤكداً أن الاتفاقية تساهم في دعم استمرارية الأعمال

عطالورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



في إنجاز جديد يضاف إلى مسيرة نجاحه .. وتأكيده لريادته وتميز خدماته

بنك الكويت الوطني - مصر يفوز بجائزة يوروموني كأفضل بنك مصري في الباقات والخدمات المصرفية المميزة لعام 2026

الفوز يعكس ثقة المؤسسات الدولية في أداء البنك وقدرته على تقديم نموذج مصرفي يُحتذى به

إشادة دولية تعكس جودة وتطور المنتجات والخدمات المصرفية المميزة وقدرتنا على تلبية احتياجات العملاء بكفاءة عالية

البنك يواصل ترسيخ مكانته عبر حمد المزيد من جوائز التميز من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة وتجارب عملاء متطورة

الجائزة تبرهن على الالتزام بالحفاظ على أعلى معايير التميز وشغل موقع أكثر تقدماً في السوق المصري



في تطوير القطاع المصرفي المصري.

وحرص البنك منذ وقت مبكر على الانطلاق بقوة نحو تعزيز خدماتنا المصرفية الإلكترونية والدفع باستثمارات ضخمة في هذا المجال لنقدم لعملائنا تجربة مصرفية فريدة تتيح لهم إنجاز معاملاتهم المصرفية أينما كانوا ومتى أرادوا.

كما يعتمد على منهجية قائمة على تحليل دقيق لمتغيرات السوق، بما يمكنه من تصميم وتقديم حلول مصرفية متقدمة ومخصصة، تلبى احتياجات مختلف الشرائح من العملاء من الأفراد والشركات، مع التركيز على تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتجاوز المفهوم التقليدي للخدمات البنكية.

بالإضافة إلى مواصلة الاستثمار في تطوير القنوات الرقمية وتعزيز البنية التكنولوجية، بما يدعم التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويسهم في رفع كفاءة المعاملات وتحسين تجربة العملاء، في إطار التوافق مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر 2030.

يعزز من قدرته على تقديم خدمات مصرفية متطورة تلبى احتياجات مختلف شرائح العملاء.

كما يؤكد هذا التتويج على كفاءة نموذج أعمال البنك، وقدرته على تحقيق التوازن بين النمو والحوكمة وإدارة المخاطر، بما يعزز من ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية، ويدعم استدامة أدائه على المدى الطويل، الأمر الذي أكد مجدداً على صحة رؤية مجموعة بنك الكويت الوطني في هذا الاستثمار منذ دخولها للسوق المصري في عام 2007 حتى أصبح الوطني - مصر الآن هو أكبر الاستثمارات الكويتية على أرض مصر.

تنفيذ استراتيجي يعكس أعلى معايير التميز

ويواصل البنك الاستثمار في تعزيز بنيته التكنولوجية وتوسيع نطاق خدماته الرقمية، بما يسهم في تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتسم بالكفاءة والمرونة، وتلبي تطلعات مختلف شرائح العملاء، مع الحفاظ على أعلى مستويات الجودة والموثوقية. وبالإضافة إلى ذلك يضع البنك على رأس أولوياته بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائه تقوم على الثقة والقيمة المضافة، بما يعزز من مستوى رضا العملاء ويدعم استدامة النمو، ويؤكد في الوقت ذاته على التزام البنك بدوره كمؤسسة مصرفية رائدة تسهم بفاعلية

في تأكيد جديد على ريادته وتميزه في تقديم خدمات مصرفية متكاملة وفق أعلى المعايير الدولية، أعلن بنك الكويت الوطني - مصر عن فوزه بجائزة يوروموني " كأفضل بنك مصري في الباقات والخدمات المصرفية المميزة لعام 2026، وذلك ضمن الجوائز التي تمنحها يوروموني سنوياً لأفضل المؤسسات المالية على مستوى العالم. ويأتي هذا التكريم تويجاً للأداء القوي للبنك واستناداً إلى مجموعة متكاملة من المعايير التي تشمل جودة الخدمات المصرفية، والقدرة على الابتكار، وتجربة العملاء، ومستوى الحلول المالية المقدمة، والتأثير في السوق، بما يعكس ريادة البنك ومكانته المتنامية في السوق المصرفي المصري من ناحية، وقدرته على تلبية تطلعات عملائه من ناحية أخرى. ويمثل التكريم من مؤسسة يوروموني إشادة دولية بجودة ورفقي المنتجات والخدمات المصرفية المميزة التي يقدمها البنك لعملائه وبصفة خاصة لشرائح كبار العملاء مثل شريحتي Beyond Banking & Privilege Banking والتي صممت ليقدم البنك لعملائه تجربة استثنائية من خلال باقة من المنتجات والخدمات الفريدة التي تناسب أسلوب حياتهم بصورة تفوق توقعاتهم وترتقي بهم إلى آفاق جديدة من الراحة والمرونة والحلول المالية المصممة خصيصاً لمساعدتهم في إدارة وتنمية ثروتهم بشكل فعال لإثراء حياتك الشخصية والمهنية سواء داخل مصر أو خارجها.

قيادة استراتيجية تعزز الثقة الدولية

ويعكس فوز الوطني - مصر بهذه الجائزة العالمية ثقة المؤسسات الدولية في أداء البنك، وقدرته على تقديم نموذج مصرفي يُحتذى به. ويؤكد التزامه التام بالحفاظ على أعلى معايير التميز ونجاحنا استراتيجيته في تقديم منتجات وخدمات مصرفية رفيعة المستوى، كما يبرهن على أن البنك على المسار الصحيح نحو تعزيز مكانتنا بالسوق المصري وشغل موقعاً أكثر تقدماً فيه.

كما لا يقتصر الإنجاز على كونه تكريماً لأداء متميز، بل يمثل انعكاساً مباشراً لنجاح الرؤية الاستراتيجية للمجموعة في السوق المصري، والتي تركز على تحقيق نمو مستدام قائم على التنوع، والمرونة، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

استطاع بنك الكويت الوطني - مصر ترسيخ مكانته في السوق المصري، والذي يُعد من أكبر الأسواق بالمنطقة من حيث عدد السكان وحجم الفرص الاستثمارية، من خلال الاستفادة من قوة المجموعة وخبرتها المؤسسية، إلى جانب تبني أفضل الممارسات المصرفية العالمية، بما

في إطار رعايته لمبادرة «زهرة العرفج» الوطنية

بنك الخليج يواصل دعم المشروعات
الكويتية ويهدي عملاءه كيكة العرفج

صورة جماعية لفريق بنك الخليج خلال الفعاليات



طفلة تتسلم كيكة العرفج

تجمع بين دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز القيم الوطنية، بما يسهم في تحقيق أثر إيجابي ومستدام في المجتمع الكويتي. يُذكر أن بنك الخليج قام بتطوير فكرة «نقصة الخليج» من شكلها البسيط القائم على توزيع أطباق طعام بين الأهل والجيران والأصدقاء، إلى مبادرة مؤسسية تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توزيع منتجاتها مجاناً على الجمهور، ما يساعدها على الانتشار والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء، ويزيد قدرتها على النمو والتوسع، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويؤكد بنك الخليج التزامه بمواصلة جهوده لتعزيز معايير الاستدامة في المجتمع، على المستويات المجتمعية والاقتصادية والبيئية، عبر العديد من المبادرات التي يتم انتقاؤها بعناية لتعود بالنفع على البنك والمجتمع، بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035

العاملين في الصفوف الأمامية في مختلف القطاعات، الذين قدموا التضحيات وواجهوا تحديات كبيرة خلال الفترة الماضية. وتُعد زهرة العرفج من النباتات البرية الشهيرة في دولة الكويت، وهي الزهرة الوطنية للبلاد، حيث تنمو في البيئة الصحراوية، وتتميز بلونها الأصفر الزاهي وقدرتها على التكيف مع الظروف المناخية القاسية، ما يجعلها رمزاً للصمود والجمال الطبيعي في البيئة الكويتية.

وقد لاقت فعاليات «نقصة الخليج» تفاعلاً واسعاً من قبل العملاء، الذين أعربوا عن شكرهم وتقديرهم لبنك الخليج على هذه المبادرة المميزة، مشيدين بدوره في دعم المشاريع الكويتية وتعزيز روح المشاركة المجتمعية. كما عبّروا عن امتنانهم وتقديرهم الكبيرين لتفاني منتسبي الصفوف الأمامية من مختلف الجهات في حماية المجتمع.

وتؤكد هذه المبادرة استمرار بنك الخليج في تبني برامج نوعية

ضمن جهوده المتواصلة في دعم المشروعات الصغيرة والمبادرات الكويتية، استأنف بنك الخليج فعاليات مبادرته المميزة «نقصة الخليج»، وذلك بالتعاون مع كافيه «De La Rue»، حيث تم توزيع قطع كيك مبتكرة صُممت على شكل زهرة العرفج، في لفنة رمزية تعكس الهوية الوطنية والاعتزاز بالموروث البيئي الكويتي.

ويأتي تنظيم هذه الفعالية في إطار رعاية بنك الخليج لمبادرة «زهرة العرفج» الوطنية، تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات المجتمعية التي تجسد الصمود والثبات في الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة مؤخراً. وكان البنك قد قام مؤخراً بتوزيع دبابيس على شكل زهرة العرفج على موظفيه، تقديرًا لالتزامهم بتقديم خدمات مصرفية مميزة للعملاء خلال الظروف الاستثنائية التي عاشتها البلاد.

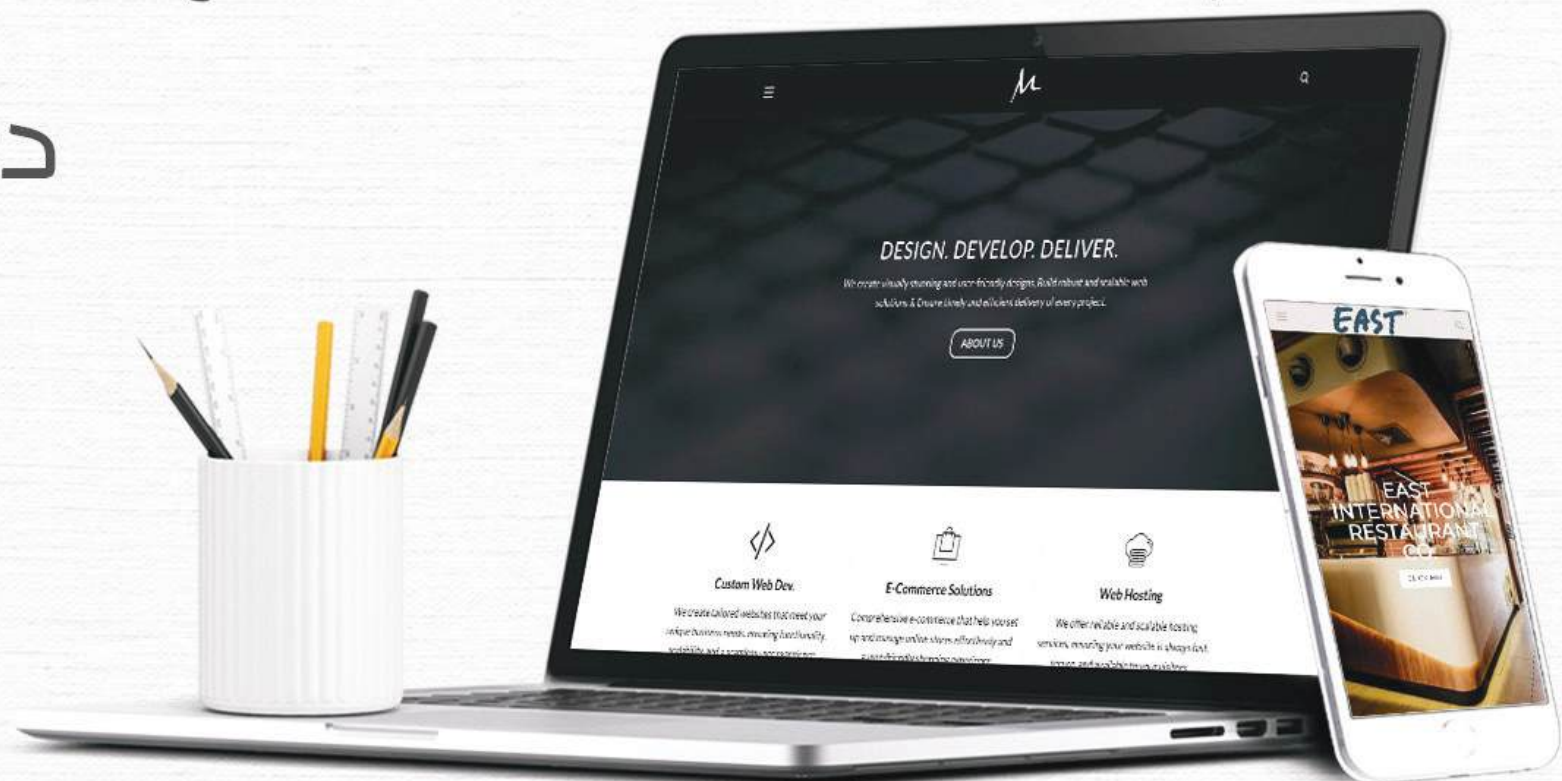
وتجسد زهرة «العرفج»، التي تعيش في البيئة الصحراوية الكويتية، معاني القوة والنهوض، وهو الحال ذاته للرجال والنساء

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



إقلاع أولى رحلات طيران الجزيرة المباشرة من مبنى الركاب T5 بعد 57 يوماً من إغلاق مطار الكويت الدولي

تشغيل رحلات إلى بيروت، القاهرة، إسطنبول ومومباي، ونقل أكثر من 2,000 مسافر

رحلات أخرى مجدولة هذا الأسبوع تشمل عمان، دمشق، دهلي، كوتشي، جدة والرياض



تعاونهم ودعمهم في استئناف هذه العمليات..» ومع تشغيل الرحلات المباشرة من مبنى الركاب T5 لساعات محدودة، ستواصل طيران الجزيرة أيضاً تشغيل رحلاتها إلى وجهات أخرى عبر الدمام وانطلاقاً من أرض المعارض الدولية في مشرف - القاعة رقم 8. ومن خلال هذا المسار البديل، تضمن الشركة استمرار نقل أعداد أكبر من المسافرين ودعم المجتمعات وسلاسل الإمداد على نطاق أوسع.

باستئناف عملياتها من مقرها الرئيسي إلى جانب العمليات في القاعة رقم 8 في مشرف، تواصل طيران الجزيرة تركيزها على تقديم تجربة سفر آمنة وموثوقة وفعالة، مع الاستمرار في لَم شمل العائلات واستعادة الروابط الحيوية ودعم التعافي الشامل لقطاع الطيران في الكويت.

وحتى 2 مايو، قامت طيران الجزيرة بجدولة 48 رحلة إلى بيروت والقاهرة وإسطنبول ومومباي وعمّان ودمشق ودلهي وكوتشي وجدة والرياض.

بسلاسة، مع إقلاع الرحلات في مواعيدها المحددة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة طيران الجزيرة، باراثان باسوباثي:

«إن رحلتنا اليوم من مبنى الركاب T5 الذي تشغله طيران الجزيرة هو محطة مفصلية في عودتنا إلى الربط المباشر من الكويت فهي تتجاوز مجرد استئناف رحلات، بل تعكس استعادة الربط المباشر لمجتمعنا ويؤكد على دورنا في ضمان استمرارية حركة المسافرين وسلاسل الإمداد الحيوية من وإلى الكويت. وشملت الرحلات التي تم تشغيلها اليوم أول رحلة لنا إلى بيروت منذ الإغلاق المؤقت لمطار الكويت الدولي، ونحن فخورون بالتحليق مجدداً مباشرة من مقرنا الرئيسي. ومن خلال التخطيط التشغيلي الدقيق وجاهزية فرقنا وجودة خدماتنا، حرصنا على اتباع أعلى مستويات السلامة والكفاءة مع التركيز على تقديم تجربة إيجابية لعملائنا. كما نود أن نعرب عن بالغ تقديرنا للإدارة العامة للطيران المدني في الكويت ووزارة الداخلية وكافة الجهات الحكومية المعنية على

أعلنت طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت يوم الأحد، عن استئناف عملياتها التشغيلية مع انطلاق أولى الرحلات المباشرة من مبنى الركاب 5 (T5) في مطار الكويت الدولي. وتمثل هذه الرحلات عودة الربط الدولي المباشر من الكويت بعد 57 يوماً من توقف العمليات في المطار.

وقد قامت الشركة بتسيير إجمالي ست رحلات إلى بيروت والقاهرة وإسطنبول ومومباي، ونقلت أكثر من 2,000 مسافر خلال الفترة من الساعة 8 صباحاً حتى 4 مساءً الأحد، وذلك وفقاً لتعليمات الهيئة العامة للطيران المدني الكويتي.

كجزء من الإجراءات التشغيلية المؤقتة، طلب من المسافرين تحديث بيانات جوازات سفرهم قبل 12 ساعة من موعد الرحلة، والتواجد في نقطة الإنزال في مبنى Park & Fly التابع لطيران الجزيرة قبل 4 ساعات من موعد الرحلة، وذلك قبل نقلهم بالحافلات إلى مبنى الركاب T5. وقد جرت جميع إجراءات السفر والمغادرة

للسنة الثانية على التوالي – وللمرة الثالثة إجمالاً

سيتي هايبرماركت تتصدر قائمة أفضل سوپرماركت في الكويت وفق مؤشر «سيرفس هيرو»



و لا طالما استثمرت الشركة في كوادرها البشرية، عن طريق أكاديميتها التدريبية الخاصة، التي تهدف إلى تأهيل موظفيها وتعزيز ثقافة الخدمة المتميزة — وهو ما ينعكس مباشرة على مستوى رضا العملاء وحرصت على فوزهم المتكرر.

وفي هذا السياق، صرح ناصر عادل الغانم، نائب الرئيس التنفيذي لسيتي هايبرماركت: "فوزنا بهذه الجائزة للسنة الثانية على التوالي يمثل مصدر فخر كبير لنا مما يعكس ثقة عملائنا المستمرة فينا." وأضاف: "نحن كشركة كويتية نحرص على النمو داخل الكويت، مع الاستمرار في تطوير القيمة والتجربة التي نقدمها. هذا الإنجاز هو نتيجة جهود فرق العمل وولاء عملائنا."

وتواصل سيتي هايبرماركت تطوير مستوى الخدمة وتجربة التسوق داخل فروعها، بالتوازي مع التوسع — مع التزام ثابت بوعدها: التوفير، دائماً.

من خلال تقديم تجربة تسوق متكاملة تجمع بين التنوع والتوفر — كل ذلك تحت سقف واحد.

ويعكس هذا الفوز مستوى الثقة المستمرة من العملاء في مختلف أنحاء الكويت، لا سيما أن نتائج "سيرفس هيرو" تعتمد بشكل كامل على تقييمات المستهلكين الموثقة وتجاربهم الفعلية.

وبالتوازي مع هذا الإنجاز، تواصل سيتي هايبرماركت خططها التوسعية داخل الكويت، إذ أقدمت مؤخراً على افتتاح فروع جديدة في مناطق مختلفة مثل أسواق القرين و العقيلة بتصميم مُطوّر وعصري يهدف إلى الارتقاء بتجربة التسوق وجعلها أكثر تميزاً لتكون أقرب إلى عملائها في مختلف أرجاء الكويت. وقد قامت الشركة كذلك إلى تطوير تجربة المنتجات الطازجة داخل فروعها، من خلال تحديث أقسام الخضار والفواكه والمنتجات الطازجة بما يعكس التزامها بالجودة والتنوع.

حصدت سيتي هايبرماركت المرتبة الأولى في فئة السوبرماركت ضمن مؤشر رضا العملاء لعام 2025 الصادر عن "سيرفس هيرو"، وذلك للسنة الثانية على التوالي وللمرة الثالثة منذ بدء مشاركتها في هذا التقييم. ويأتي هذا الإنجاز في أعقاب تحقيقها المرتبة الأولى في عام 2024، حين تصدرت 10 علامة تجارية في الكويت ضمن المؤشر ذاته.

جاء هذا الإنجاز ضمن إعلان نتائج مؤشر رضا العملاء في الكويت لعام 2025، الذي سجّل هذا العام رقماً قياسياً بلغ 84.0 نقطة على المستوى الوطني. وقد جاءت سيتي هايبرماركت في المرتبة الأولى ضمن فئة السوبرماركت، استناداً إلى تقييمات مستقلة جمعت من المستهلكين عبر أكثر من 900 علامة تجارية في 21 قطاعاً.

وتواصل سيتي هايبرماركت، بوصفها سلسلة هايبرماركت الأسرع نمواً في الكويت، ترسيخ مكانتها

اقتصاد الكويت : أصول سيادية ضخمة وقطاع مصرفي قوي وقدرة تمويلية عالية

القوة المالية تضع الكويت ضمن الاقتصادات القادرة على امتصاص أي صدمة في الأجلين القصير والمتوسط



لم تجابه الكويت تداعيات الأحداث الجيوسياسية من نقطة ضعف مالية، لكنها لم تجابهها كذلك من خارج دائرة الخطر، فالدولة الواقعة في قلب الخليج تبقى من أكثر اقتصادات المنطقة حساسية تجاه أي اضطراب واسع في الملاحة أو التصدير أو حركة الطيران، غير أن ما تملكه من أصول سيادية ضخمة، وقطاع مصرفي متماسك، وقدرة تمويلية مرتفعة، يجعلها بين الاقتصادات الخليجية القادرة على امتصاص الصدمة في الأجلين القصير والمتوسط.

وبينما وسّعت الحرب عدم اليقين في أسواق الطاقة والتمويل، ورفعت المخاطر الجيوسياسية في المنطقة، تكشف الأرقام أن الكويت لا تواجه المشهد بأدوات موازنة سنوية فقط، بل بمظلة مالية أوسع كثيرًا من حدود الإيرادات والمصروفات المعتادة.

بنية الاقتصاد الكويتي.. بالأرقام

وفي وقت تتعرض فيه اقتصادات الخليج لاختبار جديد بسبب اضطراب محتمل في مضيق هرمز، تبدو الكويت في وضع يتسم باقتصاد قادر على الصمود ماليًا وفقًا لتقديرات «فوربس» التي استندت على مايلي :

- تقدر أصول الهيئة العامة للاستثمار بنحو 640% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2025، ارتفاعًا من 605% في نهاية 2024، حسب صندوق النقد الدولي.
- بلغت أصول البنوك المحلية 104.315 مليار دينار كويتي (340.51 مليار دولار) في فبراير 2026
- سجلت الاحتياطيات الرسمية لدى بنك الكويت المركزي 12.1495 مليار دينار (39.66 مليار دولار)، من دون احتساب الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.
- تتضمن الموازنة العامة 20252026 إيرادات عند 18.231 مليار دينار (59.51 مليار دولار) مقابل مصروفات عند 24.538 مليار دينار (80.10 مليار دولار)، بعجز يبلغ 6.307 مليار دينار (20.59 مليار دولار).
- يشكل الإنفاق الرأسمالي 1.826 مليار دينار (5.96 مليار دولار)، أي 11.4% من إجمالي الإنفاق.
- تمثل الإيرادات النفطية 84% من إجمالي الإيرادات، مقابل 16% فقط للإيرادات غير النفطية.
- بلغ سعر برميل النفط الكويتي 102.56 دولارًا في 17 أبريل 2026، متجاوزًا فرضية الموازنة البالغة 68 دولارًا، وأعلى أيضًا من نقطة التعادل المقدرة عند 90.5 دولارًا.

وحسب بيانات بنك الكويت المركزي التي تستند إلى الحسابات القومية الرسمية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الجارية نحو 160 مليار دولار عام 2024، و24.138 مليار دينار (79.66 مليار دولار) في النصف الأول من 2025، وفق آخر البيانات المتاحة حتى وقت كتابة التقرير، مقابل 24.979 مليار دينار (82.43 مليار دولار) في النصف الأول من 2024، ما يعني تراجعًا بنحو 3.4% على أساس سنوي، لكن

صندوق النقد الدولي أشار إلى أن الناتج المحلي الحقيقي للكويت نما 1.7% في الربع الثاني من 2025، مع توقعه أن يسجل الاقتصاد نموًا قدره 2.6% في 2025 ككل.

شبكة أمان بأصول تقدر بتريليون دولار

القدرة الكويتية على امتصاص الصدمة لا تكمن في الموازنة وحدها، بل في الثقل السيادي المتراكم خارجها، فحين يقدر صندوق النقد الدولي أصول الهيئة العامة للاستثمار عند 640% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2025، فهذا يعني عمليًا، قياسًا إلى ناتج اسمي يناهز 156.6 مليار دولار، أصولًا تقترب من تريليون دولار، (قياسًا إلى الناتج الاسمي، مع بقاء التقديرات الفعلية ضمن نطاق يتأثر بتقلبات الأسواق العالمية)، وهذه ليست مجرد وفرة مالية، بل شبكة أمان سيادية تحد من مخاطر التمويل وتمنح الدولة هامش تحرك واسعًا إذا طال أمد الاضطراب. تزداد الصورة وضوحًا مع قراءة مؤشرين إضافيين في وقت واحد:

أصول مصرفية محلية تتجاوز 104.315 مليارات دينار (340.51 مليار دولار). احتياطيات رسمية عند 12.1495 مليار دينار (39.66 مليار دولار)، بخلاف الأصول الخارجية السيادية.

هذه الخلفية تساعد في تفسير بقاء التصنيف الائتماني للكويت عند مستويات قوية. فقد ثبتت وكالة ستاندرد أند بورز الشهر الماضي التصنيف السيادي للكويت عند AA- مع نظرة مستقرة، بينما قالت وكالة فيتش في 17 أبريل الجاري إن معظم الحكومات الخليجية المصنفة لديها أظهرت حتى الآن مرونة أمام الحرب، مع تحذير واضح من أن إطالة أمد التعطل أو تجدد التصعيد قد يرفع الضغوط على التصنيفات.

القطاع المصرفي

على المستوى المصرفي، تبدو الصورة أكثر تماسكًا، فقد رأت فيتش في 3 مارس الماضي أن بنوك الخليج تواجه مخاطر ائتمانية فورية محدودة من النزاع، وهو ما ينسجم مع تأكيد بنك الكويت المركزي

في 26 مارس أن نسب السيولة وكفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية تتجاوز المتوسطات العالمية والمتطلبات الرقابية بهوامش مريحة، إلى جانب إطلاق حزمة تحفيزية للبنوك المحلية في ذروة التوتر.

لكن هذه الحصانة ليست مطلقة، فالكويت لا تزال تواجه عجزًا ماليًا اسميًا في الموازنة عند 6.307 مليارات دينار (20.59 مليار دولار)، بينما يقدر صندوق النقد عجز الحكومة المركزية عند 8.7% من الناتج في السنة المالية 20252026، ثم 9.4% في 20262027. غير أن الفارق الجوهري هنا هو أن هذا العجز لا يتحول تلقائيًا إلى ضغط سيادي خانق، لأن الدين الحكومي ما زال منخفضًا نسبيًا عند 14.7% من الناتج في 2025 و24.2% في 2026، بما يترك للدولة هامش تمويل أوسع من كثير من الاقتصادات النظيرة.

وعملياً دخلت الكويت مرحلة التحديات وهي في وضع اقتصادي أفضل مما توحى به توقعات الانكماش وحدها، فبحسب أحدث تقييم دوري لصندوق النقد الدولي، الصادر قبل اندلاع الحرب بأيام، كان الاقتصاد قد بدأ بالفعل يستعيد توازنه:

- نما الناتج المحلي الحقيقي 1.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2025.
- تباطأ التضخم إلى 2.4% في نوفمبر 2025.
- وصل فائض الحساب الجاري إلى 23.6% من الناتج المحلي في 2025.
- توقع الصندوق نمو الاقتصاد 3.8% في 2026 قبل أن تعيد الحرب خلط السيناريوهات.

يعني هذا أن الاقتصاد الكويتي لم يدخل الأزمة من مرحلة إنهاك، بل من وضع تعاف قائم، وهو عنصر مهم في تفسير قدرته الحالية على امتصاص الصدمات الأولية.

بنية تحتية قوية

لا تتوقف مرونة الكويت عند المال والسيولة، بل تمتد إلى بنية تحتية ما زالت الدولة تضخ فيها استثمارات كبيرة. فخطة التنمية السنوية 20252026 تتضمن، وفق

ما نقلته وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، عشرات المشاريع الإنشائية الموزعة على الوزارات والجهات الملحقة والمؤسسات المستقلة، في إشارة إلى أن الإنفاق العام لا يقتصر على تغطية الالتزامات الجارية.

في قطاع الكهرباء والمياه، تتجاوز كلفة المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع الزور الشمالية مليار دينار كويتي (3.26 مليارات دولار)، بطاقة 2700 ميغاواط و120 مليون غالون من المياه المحلاة. وتحدث وزارة الكهرباء عن إضافة 17,350 ميغاواط خلال 5 سنوات باستثمارات تقارب 5 مليارات دينار (16.32 مليار دولار)، مع مساهمة للقطاع الخاص تتجاوز 90%، وطاقة متجددة تمثل 30% من القدرة المضافة.

وفي قطاع الطاقة، تمتلك الكويت مصفاة الزور، التي تصفها «كيبك» بأنها أكبر مصفاة جديدة من نوعها في العالم بطاقة 615 ألف برميل يوميًا، بينما تستهدف مؤسسة البترول الكويتية في «استراتيجية 2040»، رفع القدرة المستدامة لإنتاج النفط الخام إلى 4 ملايين برميل يوميًا بحلول 2035، وإنتاج الغاز الحر إلى ملياري قدم مكعبة يوميًا بحلول 2040. وهذا يعني أن الكويت لا تراهن فقط على ريع قائم، بل على توسيع قاعدتها الإنتاجية أيضًا.

مرونة هيكلية

مع ذلك، تبقى مرونة الكويت الحالية مرونة مالية وسيادية فالتجارة الخارجية لا تزال قوية، إذ سجلت الكويت في الربع الأول من 2025 صادرات بقيمة 5.665 مليارات دينار (18.49 مليار دولار) مقابل واردات بنحو 3.116 مليارات دينار (10.17 مليار دولار)، وفائضًا تجاريًا قدره 2.549 مليار دينار (8.32 مليار دولار). لكن الصورة تصبح أقل راحة عند الانتقال إلى سوق العمل.

وحتى 30 سبتمبر 2025، بلغ عدد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي 332,661 موظفًا، مقابل 65,839 فقط في القطاع الخاص، ما يعني أن نحو 83.5% من الكويتيين العاملين في القطاعين يتمركزون داخل الحكومة.

عُمان توقع اتفاقيات استثمار بأكثر من 520 مليون دولار في 3 مناطق اقتصادية



وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة العُمانية اتفاقيات استثمار لإنشاء مجموعة من المشروعات الجديدة في كل من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمنطقة الحرة بصلالة ومدينة خزائن الاقتصادية، ومذكرة تعاون مشتركة تهدف إلى تأطير ثلاث فرص استثمارية، بحسب وكالة الأنباء العُمانية.

تنويع اقتصادي وتعزيز القيمة المضافة نصّت اتفاقيات الاستثمار على إنشاء مشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، من بينها بطاريات السيارات الكهربائية، ومصانع متخصصة في قطاعات الصلب والإسمنت والأنابيب، وإنتاج الغراء وتقطيع وتجهيز البلاط، بالإضافة إلى مستودع للأدوية.

وتتوزع هذه المشاريع على قطاعات حيوية في عدد من محافظات سلطنة عُمان بمختلف المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية.

وأكد رئيس الهيئة، قيس بن محمد اليوسف، أن هذه الاتفاقيات ومذكرة التفاهم، التي تُقدّر تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 200 مليون ريال عُماني (520.6 مليون دولار)، تُعد خطوة مهمة في مسار تعزيز التنوع الاقتصادي في المحافظات، وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات النوعية.

من جانبه أوضح مدير عام تطوير قطاع الاستثمار في الهيئة، الدكتور سعيد بن خليفة القريني، أن المناطق الاقتصادية والحرة أصبحت أحد أبرز المُمكّنات الاقتصادية، نتيجة للتشريعات المرنة، إلى جانب الحوافز الاستثمارية.

تفاصيل المشروعات الجديدة

تعكس الاتفاقيات جهود الهيئة لاستقطاب استثمارات جديدة وتوطين مجموعة من المشروعات النوعية، وشملت ما يلي:

إنشاء مصنع لقوالب الصلب بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من قبل مجموعة الشايح، باستثمارات تصل إلى 41 مليون ريال عُماني (نحو 106.7 مليون دولار)، وحجم إنتاج يبلغ نحو 306 آلاف طن متري سنوياً في المرحلة الأولى، ليرتفع بحلول عام 2030 إلى 342 ألف طن سنوياً. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع الإنتاج التجاري في 2028.

توقيع اتفاقية استثمار لإنشاء مشروع تصنيع المواد الفعّالة للأدوية المستخدمة في بطاريات الليثيوم للمركبات الكهربائية بالمنطقة الحرة بصلالة، بتكلفة استثمارية تبلغ

الكهربائية، إذ يأتي مشروع صلالة امتداداً لاستثمارات سابقة في سلاسل إنتاج البطاريات، ضمن مساعي السلطنة لتوطين التقنيات المرتبطة بالطاقة النظيفة، وتعزيز موقعها في سلاسل القيمة الصناعية العالمية.

يتزامن ذلك مع استفادة المناطق الاقتصادية والحرة في سلطنة عُمان من إطار تشريعي مرن يدعمه قانون استثمار رأس المال الأجنبي، الذي يتيح للمستثمرين ملكية كاملة للمشروعات في معظم القطاعات، إلى جانب ضمانات قانونية تشمل حرية تحويل الأرباح ورأس المال دون قيود، وحماية الاستثمارات، فضلاً عن إلغاء الحد الأدنى لرأس المال في عدد من الأنشطة.

كما توفر هذه المناطق حزمة حوافز إضافية تشمل إعفاءات ضريبية طويلة الأجل، وتسهيلات جمركية وإجراءات تأسيس مبسطة، ما يعزز تنافسية السلطنة كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات الصناعية واللوجستية، ويسهم في توطين التقنيات المتقدمة وإيجاد فرص أعمال مستدامة، وذلك بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

35 مليون ريال عُماني (نحو 91.11 مليون دولار).

توقيع مدينة خزائن الاقتصادية 4 اتفاقيات استثمارية جديدة في قطاعات الصناعات التحويلية والدوائية بإجمالي استثمارات تتجاوز 12.8 مليون ريال عُماني (نحو 33.3 مليون دولار).

توقيع الهيئة مذكرة تعاون مع شركة مجان الخليج للاستثمار، لتطوير ثلاث فرص استثمارية جديدة تتجاوز قيمتها 110 ملايين ريال عُماني (نحو 286.3 مليون دولار).

توسع استثماري متسارع

تأتي هذه الاتفاقيات في سياق توسع متسارع تشهده المناطق الاقتصادية والحرة في سلطنة عُمان، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات التراكمية فيها نحو 22.4 مليار ريال عُماني (نحو 58.3 مليار دولار) بنهاية 2025، مع تسجيل نمو بنسبة 6.8%، إلى جانب توقيع 325 اتفاقية استثمار جديدة خلال العام نفسه.

وتعكس طبيعة المشاريع الجديدة توجهًا متزايدًا نحو الصناعات المتقدمة، لا سيما في قطاع بطاريات السيارات

السعودية تعزز صادرات النفط عبر البحر الأحمر

ومصادر النفط من ينبع إبلغت 4 ملايين برميل يومياً

للحفاظ على تدفق الإمدادات وتعويض التوقف شبه الكامل لمضيق هرمز بسبب الصراع.

وقالت «أرامكو» في العاشر من مارس إنها يمكنها ضخ ما يصل إلى 7 ملايين برميل يومياً عبر خط الأنابيب، منها نحو 5 ملايين برميل يومياً يمكن توفيرها للتصدير مع إمداد المصافي المحلية بالباقي.

يمكن لخط الأنابيب شرق-غرب في السعودية الذي يبلغ طوله 1200 كيلومتر نقل ما يصل إلى 7 ملايين برميل يومياً من النفط الخام إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، مع تقدير الصادرات الفعلية بنحو 4.5 مليون برميل يومياً، اعتماداً على توفر الناقلات وأرصدة الميناء.

ومن ينبع، يمكن للشحنات التوجه إلى أوروبا عبر قناة السويس أو جنوباً عبر مضيق باب المندب للوصول إلى آسيا، وهو طريق يحمل مخاطر أمنية من المسلحين الحوثيين في اليمن، الذين هاجموا ناقلات نفط خلال حرب غزة.



خط الأنابيب شرق-غرب (السعودية) تضخ «أرامكو السعودية» الخام عبر خط أنابيب شرق-غرب إلى ينبع

باتت معظم الشحنات تتجه نحو الأسواق الآسيوية، بدلاً من أوروبا وأمريكا الشمالية.

حققت السعودية زيادة كبيرة في صادرات النفط الخام عبر موانئ البحر الأحمر، في خطوة استراتيجية لتعويض تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز، إلا أن التدفقات لم تصل بعد إلى المستويات المستهدفة.

وأظهرت البيانات أن صادرات النفط من ميناء ينبع بلغت نحو 4 ملايين برميل يومياً خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من أبريل، وهو ما يمثل زيادة بنحو 5 أضعاف مقارنة بمستويات ما قبل حرب إيران، لكنه لا يزال يعادل حوالي 80% فقط من الهدف الذي تسعى إليه الرياض.

ويأتي هذا التحول في ظل استمرار القيود على الملاحة في مضيق هرمز، ما جعل ميناء ينبع أحد أهم البدائل العالمية لنقل النفط، خصوصاً عبر خط الأنابيب «شرق-غرب» الذي يمتد لمسافة 1200 كيلومتر، وتصل طاقته القصوى إلى 7 ملايين برميل يومياً.

في سياق متصل، تغيرت وجهة الصادرات النفطية السعودية، حيث

تقرير رؤية 2030 لعام 2025.. توجهات استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة بالمملكة



تبنت المملكة العربية السعودية توجهات استراتيجية ضمن رؤية 2030، ركزت على تنويع مصادر الطاقة وتعظيم القيمة المضافة من الموارد الطبيعية، باعتبارها فرصاً واعدة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة، بالتوازي مع المتغيرات البيئية المتسارعة على مستوى العالم.

وكشف التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025، أن قطاع الطاقة شهد تحولاً مؤسسياً بارزاً، في خطوة عكست توسع نطاق العمل ليشمل مختلف مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، إلى جانب النفط والغاز.

وتتمتع المملكة بمقومات جغرافية واستراتيجية تعزز تنافسيتها في مجال الطاقة النظيفة، حيث يوفر مناخها بيئة مثالية لمشروعات الطاقة الشمسية، بينما تتيح مساحاتها الشاسعة فرصاً كبيرة لتطوير طاقة الرياح، كما يسهم تنوعها الجغرافي في دعم مشاريع الهيدروجين، مدعومة بقدرات استثمارية وخبرات بحثية متقدمة.

وأطلقت المملكة عدداً من المبادرات والمشروعات النوعية، من بينها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ومبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة، إلى جانب تأسيس المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة، بهدف تعزيز كفاءة إنتاج الكهرباء وتوسيع الاعتماد على المصادر النظيفة.

كما شملت المبادرات والمشروعات النوعية، تطوير مشاريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فضلاً عن إطلاق مشروع الهيدروجين الأخضر في نيوم، وتأسيس شركة «إينووا» للطاقة والمياه، وإنشاء مراكز متخصصة لدعم الابتكار في تقنيات الطاقة.

وبفضل هذه الجهود، أصبحت المملكة مركزاً متكاملاً للطاقة، مستفيدة من خبراتها المتراكمة لتحقيق مستويات قياسية في خفض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة، مع استمرارها في الاستثمار بأنشطة الاستكشاف والحفر

للنفط والغاز.

كما تتبنى المملكة نهجاً متوازناً في التحول نحو الطاقة النظيفة، يضمن استدامة إمدادات الطاقة عالمياً دون التأثير على استقرار الأسواق أو جودة حياة الشعوب، في ظل تنامي الطلب العالمي، مع التركيز على تطوير التقنيات التي تسهم في خفض الانبعاثات الكربونية.

الطاقة المتجددة

وشهدت مصادر الطاقة المتجددة في المملكة نمواً ملحوظاً مدعوماً بالمبادرات والتوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى تنويع مزيج الطاقة الوطني، بما يتيح الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية والإمكانات التي تتمتع بها. وقد طورت

المملكة مشاريع كبرى في هذا القطاع تشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الهيدروجين، وحققت من خلالها أرقاماً تنافسية على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي. وبلغ إجمالي ساعات مشروعات الطاقة المتجددة المطروحة نحو 64 جيجاواط حتى نهاية عام 2025، متوزعة بين مشاريع لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، إلى جانب مشاريع تخزين الطاقة.

وأسهم هذا التوسع في تعزيز جهود تنويع مصادر الطاقة، وترسيخ مكانة المملكة كإحدى الدول الرائدة في مجال الطاقة النظيفة، بما يدعم بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

الأصول المدارة من صندوق الاستثمارات العامة تبلغ 3.41 تريليون ريال بنهاية 2025

كشف التقرير السنوي لرؤية المملكة لعام 2025 أن إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة PIF بلغت قيمتها التقديرية الأولية 3.41 تريليون ريال بنهاية العام 2025. وتضاعفت الأصول المدارة من جانب الصندوق السيادي من 720 مليار ريال فقط في العام 2016 إلى أن وصلت إلى ما يقارب 3.41 تريليون ريال بنهاية العام 2025، ويُنسب هذا إلى استراتيجية الصندوق الاستثمارية الاستباقية عبر مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الأداء المميز لمحفظة استثمارية متنوعة ركزت على قطاعات استراتيجية؛ مدفوعاً بنضج المشاريع الكبرى وتسارع افتتاحها.

وأشار تقرير الرؤية، إلى أن مستهدف عام 2030 كان يتمثل في رفع هذه الأصول المدارة إلى 7 تريليون ريال، ومع إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة كجزء من الخطوات الاستراتيجية الأولى التي نفذتها المملكة عند إطلاق الرؤية، شهدت الأصول تضاعفاً ملحوظاً، ونتيجة لهذا النجاح، تم رفع المستهدف للوصول إلى 10 تريليون ريال بحلول عام 2030 مما يعكس التزام المملكة بتعزيز استثماراتها وتحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً.

ونوه التقرير، بأن المستهدف الإجمالي للأصول الذي كان من المتوقع الوصول إليه بنهاية عام 2025م والبالغ 4.1 تريليون ريال لم يتحقق في موعده؛ نتيجة مجموعة من العوامل التي أدت إلى عدم تحقيق مستهدف العام 2025، من بينها انخفاض في قيمة أصول بعض الشركات التي يملكها الصندوق نتيجة لدورات اقتصادية، وهو ما أثر على أداء المؤشر في هذا الاتجاه. وأشار التقرير، إلى أنه مع دخول رؤية السعودية 2030 مرحلتها الثالثة أطلق الصندوق استراتيجيته للفترة (2026 - 2030) التي دخلت حيز التنفيذ، ومن المتوقع أن تسهم مبادرات الاستراتيجية في رفع أداء المؤشر لتحقيق مستهدفاته المستقبلية، حيث ستركز الاستراتيجية على 6 منطومات اقتصادية، وتوفير مزيد من فرص الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع الصندوق.

«بيتكوين» تقترب من مستوى 80 ألف دولار لأول مرة منذ يناير

الماضي، مع عودة التدفقات الإيجابية في مارس بعد أربعة أشهر من التراجع. كما لعبت شركة استراتيجية بقيادة مايكل سايلور دوراً رئيسياً في دعم الأسعار، بعد أن اشترت نحو 3.9 مليار دولار من العملة خلال شهر واحد، وهو أعلى مستوى في عام.

مدفوعة بتدفقات استثمارية قوية ومشتريات مؤسسية اقتربت عملة البيتكوين من مستوى 80 ألف دولار لأول مرة منذ يناير، في تعافٍ تدريجي مدفوع بتدفقات استثمارية قوية ومشتريات مؤسسية. وبحسب البيانات، جذبت صناديق المؤشرات المتداولة المرتبطة بالبيتكوين نحو ملياري دولار خلال الشهر



توقعات بتثبيت الفائدة الأمريكية وسط ضغوط الحرب والتضخم



يتوقع الاقتصاديون على نطاق واسع أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه الأسبوع المقبل، في ظل استمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل سلاسل التوريد بسبب الحرب في الشرق الأوسط.

وبحسب وكالة الأنباء الفرنسية، سيكون هذا الاجتماع الأخير برئاسة جيروم باول، ويأتي وسط تحديات تتعلق بتثبيت خليفته، إلى جانب ضغوط متضاربة بين التضخم وسوق العمل، ومن المتوقع الإبقاء على الفائدة بين 3.5% و3.75%.

صدمة الطاقة تدفع التضخم

لا تزال أسعار النفط والبنزين مرتفعة خاصة بعد تداعيات إغلاق مضيق هرمز، ما أدى إلى ارتفاع التضخم إلى 3.3% في مارس، وهو أعلى مستوى منذ عامين تقريباً.

مع دخول الحرب أسبوعها التاسع، يرجح أن يركز الفيدرالي على كبح التضخم أكثر من دعم سوق العمل، في ظل استمرار الضغوط على المستهلكين والشركات.

ضغوط سياسية وغموض القيادة يواجه البنك المركزي ضغوطاً من دونالد ترامب لخفض الفائدة، بالتزامن مع تعقيدات في تعيين كيفن وارث، ما يزيد حالة عدم اليقين بشأن مسار السياسة النقدية.

الإمارات الأولى عالمياً للعام الخامس في تقرير ريادة الأعمال 2025-2026

كما يتوقع 58.7% من رواد الأعمال توظيف 6 أفراد أو أكثر خلال 5 سنوات، ما يعكس طموحات نمو قوية رغم التحديات العالمية.

ريادة دولية واستدامة في التوجهات

سجلت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في قدرة رواد الأعمال على الوصول إلى الأسواق الدولية، ما يعكس قوة الانفتاح التجاري وتكامل البنية التصديرية.

وفي جانب الاستدامة، أشار التقرير إلى أن 90.4% من رواد الأعمال يضعون التأثير الاجتماعي في اعتبارهم دائماً، بينما يراعي 87.7% الأثر البيئي في قراراتهم، ما يعكس تحولاً واضحاً نحو نماذج أعمال أكثر استدامة ومسؤولية.

أجندة دبي الاقتصادية

يبرز التقرير دور أجندة دبي الاقتصادية D33 التي تستهدف مضاعفة حجم اقتصاد دبي بحلول عام 2033، مع تركيز قوي على التجارة الدولية وتعزيز مكانة الإمارات كمركز أعمال عالمي، إلى جانب توسع برامج الإقامة طويلة الأمد لرواد الأعمال والمستثمرين لجذب المواهب ورؤوس الأموال العالمية.

كما يشير التقرير إلى أن البرامج الوطنية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفر التمويل والتدريب ودعم التصدير، في حين تقدم صناديق رأس المال الجريء مثل صندوق دبي للمستقبل تمويلاً للشركات الناشئة التكنولوجية.

وتعمل استراتيجية الاقتصاد الرقمي على مضاعفة مساهمة القطاع الرقمي في الناتج المحلي بحلول 2031.



دوافع قوية للنمو والتأثير

تتصدر دوافع ريادة الأعمال في الإمارات الرغبة في إحداث تأثير إيجابي في العالم بنسبة 73.6%، تليها الرغبة في بناء ثروة أو دخل مرتفع بنسبة 68.1%، ما يعكس توازناً بين البعد الاقتصادي والاجتماعي في توجهات رواد الأعمال.

يتوقعون أن يصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً محورياً في أعمالهم خلال الفترة المقبلة، بينما أكد 66.6% من رواد الأعمال في المراحل المبكرة نيتهم استخدام تقنيات رقمية متقدمة لزيادة المبيعات خلال 6 أشهر، ما يعكس تسارع التحول الرقمي في بيئة الأعمال.

حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً للعام الخامس على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2025-2026، مؤكدة استمرار تفوقها كأفضل بيئة لبدء وممارسة الأعمال التجارية الجديدة على مستوى العالم، وتقدمها على العديد من الاقتصادات المتقدمة في مؤشرات التنافسية وريادة الأعمال.

وأظهر التقرير أن الإمارات حصدت المركز الأول عالمياً ضمن الاقتصادات مرتفعة الدخل في 8 مؤشرات رئيسية تشمل البنية التحتية، والسياسات الحكومية، وبرامج ريادة الأعمال، والبحث والتطوير، وسهولة دخول الأسواق، ما يعكس قوة البيئة التشريعية والاقتصادية الداعمة للمشروعات الجديدة.

وسجلت الإمارات معدل نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة (TEA) عند 36.5% من البالغين، مع تقارب واضح بين الجنسين، إذ بلغت النسبة 38.4% للرجال و34.3% للنساء.

كما أظهر التقرير توازناً بين الفئات العمرية، إذ بلغت نسبة النشاط 36.9% لدى الشباب بين 18 و34 عاماً، مقابل 36.3% للفئة من 35 إلى 64 عاماً، ما يشير إلى انتشار واسع لريادة الأعمال عبر مختلف شرائح المجتمع.

الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال

بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون ويديرون أعمالاً قائمة ومستقرة و12.6%، ما يعكس قاعدة أعمال قائمة تتطور إلى جانب النشاط الريادي الجديد، ويعزز من استدامة النظام الاقتصادي الريادي في الدولة. وأوضح التقرير أن أكثر من 50% من رواد الأعمال الجدد في الإمارات

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

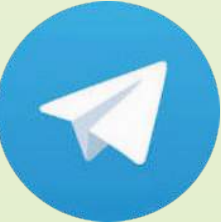
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

بنك إنجلترا يعزز الإبقاء على معدل الفائدة عند 3.75%



قال خبراء اقتصاديون إنه من «المؤكد بصورة كبيرة» أن يقرر صانعو السياسات الإبقاء على معدلات الفائدة عند 3.75% خلال الاجتماع المقبل للمسؤولين في بنك إنجلترا، على الرغم من ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب الحرب على إيران. وذكرت وكالة الأنباء البريطانية «بي ايه ميديا» أن الخبراء أشاروا، مع ذلك، إلى أن زيادة معدل الفائدة في المستقبل ما تزال احتمالا واردة، في حال استمرار الشركات والأفراد في مواجهة ضغوط تضخمية. ومن المقرر أن تصوت لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا على ما إذا كان سيتم الإبقاء على معدل الفائدة أو زيادته أو خفضه، يوم الخميس 30 أبريل الجاري. وسينشر البنك أول تقرير كامل للسياسة النقدية، إلى جانب مجموعة من التوقعات الاقتصادية، منذ اندلاع الصراع بين القوات الأمريكية والإسرائيلية والإيرانية في أواخر فبراير الماضي.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624

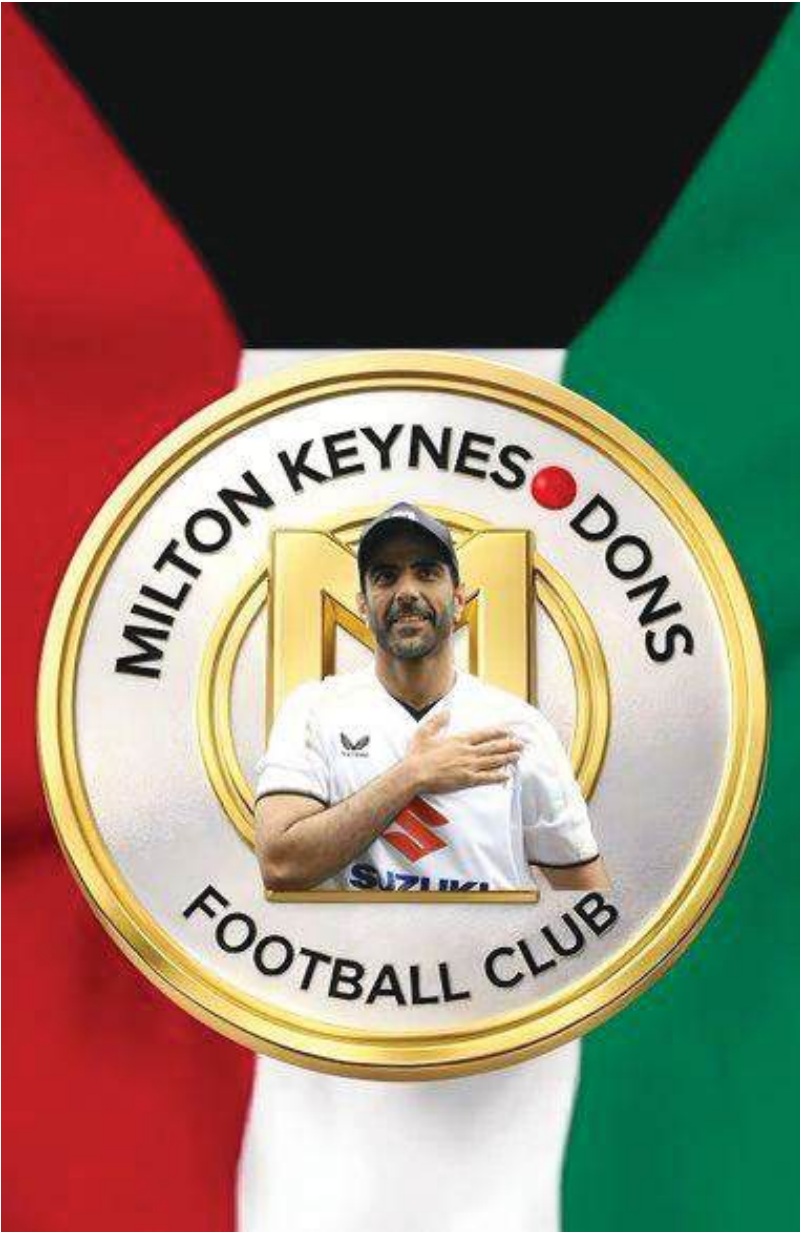


news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf



بصمة كويتية في ميلتون كينز



نهنيء رئيس وأعضاء مجلس إدارة
نادي ميلتون كينز بقيادة

فهد علي الغانم

بمناسبة الصعود إلى دوري

الدرجة الأولى الإنكليزي

إنجاز كويتي عابر للحدود

يقوده القطاع الخاص

... وراء كل إنجاز رؤية

«كفو رفعتم اسم الكويت»